مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية

د. نواف بن عبدالله بن جدعان الرويلي*
أستاذ أصول التربية المشارك – قسم التربية وعلم النفس – جامعة الجوف

*عنوان المراسلة: nawaf2469@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية وهي: جامعة أم القرى وجامعة الملك فيصل وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبلغ مجتمع الدراسة (1873) عضواً من الأكاديميين السعوديين الذكور من حملة درجة الدكتوراه. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم تطوير استبانة لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت من جزئين: الأول لجمع معلومات عامة عن المستجيبين من أفراد عينة الدراسة. والثاني للتعرف على استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الدراسة. كما تم تطوير استمارة مخصصة لإجراء مقابلات شخصية مع بعض قيادات الجامعات السعودية، وبلغ عددهم خمسة أفراد، لاستقراء آرائهم حيال التعليم الجامعي في الجامعات السعودية ومجالات تطويرها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز مجالات تطوير التعليم الجامعي تمثلت في: التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة؛ ورعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين؛ وتطوير البرامج الأكاديمية؛ وزيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع؛ والتقويم المستمر للبرامج؛ وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير اسم الجامعة لصالح جامعة أم القرى، وكذلك عدم وجود اختلافات جوهرية بين أفراد عينة الدراسة باختلاف طبيعة العمل والتخصص الأكاديمي إزاء تقديرهم وموافقتهم على أهمية المجالات المطروحة لتطوير التعليم الجامعي ومحاولة تحقيقها في جامعاتهم، لما لها من أثر إيجابي في تطوير التعليم الجامعي السعودي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، وظائف الجامعات، التنمية الشاملة، أهداف التعليم الجامعي، العوامل المؤثرة في مسيرة التعليم العالي.

Areas of Developing University Education in some Saudi Universities from the Point of View of Staff Members: A Field Study

Abstract:

The study aimed to identify areas of developing university education in some Saudi universities. The sample of the study was 1873 male Saudi PhD holders. A survey was developed to collect necessary information to achieve the objective of the study. The survey consisted of two parts. Part I: items about general information about the respondents. Part II: items about their responses regarding areas of the study. An interview form was also developed for interviewing five university leaders from some Saudi universities in order to extrapolate their opinions regarding university education in Saudi universities and the areas of development. The researcher used analytical descriptive methodology. The study results showed that revealed the most important areas for developing university education are the following: developing a common database of published scientific researches; supporting outstanding and talented students; developing academic programs; increasing the use of staff members' experience in community service; conducting on-going evaluation of programs; and applying standards of academic accreditation. Results of study showed significant statistical differences due to variable effect of university name for Umm Al-Qura University. There were no significant differences among the sample due to the nature of work and academic specialization regarding their evaluation and approval of the importance of the suggested areas to develop university education and the attempt to achieve them in their universities because of the positive effect on developing university education in Saudi Arabia.

Keywords: Higher education, University jobs, Total development, Objectives of university education, Factors effecting higher education development.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بتطوير مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة سواء ببرامجه ومدخلاته أو عملياته ومخرجاته أو بأهمية مواءمته لسوق العمل ومتطلباته، حيث إن بقاء الجامعات في ممارسة أدوارها مرهون بتطوير أدائها وفقاً للنمو السريع في مجالات المعرفة والثورة التقنية والمعلوماتية.

فأصبحت قضية تطوير التعليم الجامعي وتحسين مستواه ورفع كفايته والتحكم في كلفته وحسن استثماره، من القضايا الرئيسية المثارة استجابة لتحديات هذا التغير، وقضية تطوير التعليم الجامعي ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه ومحتواه وطرائقه وكفايته (ويح والباز، 2012، 876).

ويسعى التعليم العالي لتطوير كفاءته الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وتعتمد كفاءة التعليم العالي على ما يحققه من منجزات علمية وما يحققه المتخرجين من مهارات تساعد في تنمية المؤسسات الإنتاجية في المجتمع وعلى ما يحققه التعليم العالي من تحديث مستمر في برامجه وتخصصاته فيما يتلاءم مع التطورات العلمية والتقنية العالمية لاستزراع تقنية محلية تساعد على وضع المجتمع السعودي في عصر المعلومات (المنيع، 2002، 1).

والجامعات كإحدى المؤسسات التعليمية يتطلب وضعها ومكانها ورسالتها بأن يكون لها دور القدوة والريادة في الأخذ بعمليات التطوير والتحديث نظراً لما تقوم به من دور كبير تجاه المجتمع. حيث تعد الجامعات بأدوارها المتنوعة ومهامها العديدة أساساً لتطوير التعليم بكافة مراحله، ومن هنا ينبغي على الجامعات بوصفها مؤسسات تعليمية، أن تأخذ بكل المقومات لملاحقة متغيرات المستقبل ومسايرة تطوراته، ومن ثم يصبح من الضروري العمل الدائم على تطوير الجامعات لتخريج أجيال تتحمل المسؤولية الآنية والمستقبلية تجاه المجتمع.

ويمثل التعليم الجامعي أحد محددات إنتاجية أي دولة لما له من علاقة مباشرة بالعاملين بقطاعات الإنتاج الحاكمة لهذه الإنتاجية (محمد، 2001، 62)، ولعل من أهم العوامل الحاكمة في تطوير الجامعات تلك التي تتعلق بتحديد مجالات التطوير.

ونظرا لضخامة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم في الوطن العربي، فإنه لم يعد من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمن، لحدوث تطورات كبيرة في المجتمعات العربية في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولكن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، لم يستجيبا لهذه التغيرات بالدرجة التي تتواكب مع سرعة التقنيات والاتصالات الحديثة في العالم. فقد تجاوبت مؤسسات التعليم العالي مع خطط التنمية في البلاد العربية بقدر محدود من التفاعل، بسبب انشغال هذه المؤسسات بمشكلاتها اليومية التي تتكاثر مع ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، فأصبح الشغل الشاغل للجامعات تسيير الأعمال اليومية دون وجود رؤى مستقبلية أو تخطيط مسبق أو وجود آلية للعمل تستجيب للقضايا التي تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى، فأصبحت التوجهات المستقبلية في الجامعات محدودة، وبذلك أصبحت الجامعات العربية بمعزل عن التخطيط للمستقبل الذي يعتبر الأساس في المساهمة الفعالة في الخطط التنموية (المنيع، 2002، 2).

وأصبح على التعليم الجامعي أن يسعى نحو التطوير والتحديث في شكله ومضمونه، لكي يواجه التغيرات والتحولات ويفي بالمطالب والحاجات من خلال تحقيق الجودة الشاملة في كل عنصر من عناصر منظومة التعليم وممارساته (العربي والقشلان، 2009، 90). فتطوير التعليم الجامعي لم يعد مجرد اختيار وإنما أضحى ضرورة تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، فهو في حاجة مستمرة لمراجعة فلسفته ونظمه وأساليبه لاستشراف آفاق المستقبل والتوافق معها ضماناً لإقامة نظام تعليمي ينشئ المستقبل ويوجهه بدلاً من نظام ينتظر أخطار المستقبل لكي يلهث وراءها بعد حدوثها في محاولة للتكيف معها (عبد المقصود، 1993، 49).

مشكلة الدراسة:

من المتعارف عليه أن التربية تختلف عن غيرها من المجالات الأخرى، بكونها بحاجة مستمرة للتغيير والتطوير لارتباطها الوثيق بالعنصر البشري الذي يعتبر محور العملية التربوية والذي يتأثر بتغير الظروف المحيطة به (الشهوان وآخرون، 2013، 61).

وبالرغم من الاهتمام المستمر بالتعليم الجامعي، والمتمثل في محاولات الإصلاح والتطوير، فإنه ما زالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التي يئن منها التعليم الجامعي، لاسيما مع دخول جامعاتنا القرن الحادي والعشرين لتجد نفسها في عالم يختلف عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن الفائت، عالم طغت على أحداثه ومستقبله ظاهرة العولمة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية (حسان ومجاهد وعلي، 2008). وحسب ما تشير إليه نتائج الدراسة التي قام بها الباحث (الرويلي، 2014) والتي تعد بمثابة استطلاع للدراسة الحالية حيث رصدت واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية، وتوصلت إلى أنها تعاني من ضعف في توفير البيئة الخصبة للتفكير الإبداعي، وكذلك الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لا سيما ما يتعلق بتطوير مهارات الطلاب، وغيرها من أوجه القصور في بنية التعليم وطرائقه ومحتواه ووسائله. كما أن الجامعات السعودية أصبحت بحاجة ماسة لتطوير رؤيتها ورسالتها وأهدافها لتستوعب الجوانب الاقتصادية والتقنية الحديثة وبما يتفق مع متطلبات عصر المعرفة واقتصادياتها (الشهوان وآخرون، 2013).

ولقد أوضحت نتائج بعض الدراسات التي تناولت واقع التعليم الجامعي (إسماعيل، 2007، 17) و(طعيمة والبندري، 2004، 42) ما يأتي:

- تعدد المستويات الإدارية دون وجود حاجة حقيقية إلى مثل هذا التعدد، ولعل الخلل الأساسي في هذا التعدد يكمن في ضعف الاتصال بين المستويات الإدارية الجامعية المختلفة، بالإضافة إلى تعرض المعلومات للفقد أثناء مرورها بهذه المستويات المتعددة.
- انشغال الإدارات في الجامعات بالمهام الأكاديمية مما يجعل التفكير الجدي في التطوير الإداري أمراً غير مهم لهم، وبالتالي لا يقدمون أفكاراً متطورة في هذا المجال.
- البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير، نظراً لتعقد التنظيمات الإدارية، واتباع الاتجاهات الإدارية التقليدية في الإدارة الجامعية التي تعوق الاستفادة الكاملة من الموارد والإمكانات المتاحة للجامعات.
- ضعف التأهيل والتدريب للقيادات الجامعية مما قد يؤدي إلى ضعف أدائهم لنقص معرفتهم بالقواعد والأسس الإدارية وصعوبة تقييم أدائهم بسبب غموض الأهداف وترتيبها حسب أولوية أهميتها.
- إن إدارة الجامعات بداية من رؤسائها وانتهاءً برؤساء الأقسام يواجهون الكثير من المشكلات الإدارية، بعضها مع الهيئة التدريسية، والبعض الآخر مع محترفي الإدارة الروتينية، من المساعدين لهم في الشئون الإدارية.
- قصور الجهاز الإداري على مستوى الجامعات والكليات، وتعقد الإجراءات الإدارية بالشكل الذي يعوق حركة التطوير أحياناً، ومن ثم تحقيق الأهداف كاملة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

أسئلة الدراسة:

ولتلافي كل هذا القصور في بعض جوانب التعليم الجامعي، قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لأجل تطوير التعليم الجامعي من خلال الأخذ بعدد من السبل والإجراءات التي يمكن أن تشكل أولوية تدفع بالإسهام في تطوير الجامعات، ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحديد المجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم الجامعي بين استجابات أفراد عينة الدراسة، بحسب المتغيرات التالية: الجهة، وطبيعة العمل، ونوع الإعداد الأكاديمي؟
3. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية.
2. التعرف على تأثير متغير الجهة، وطبيعة العمل، ونوع الإعداد الأكاديمي في تحديد مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
3. تقديم صورة وافية للمسئولين عن تطوير التعليم الجامعي السعودي، استنادا إلى ما تسفر عنه الدراسة من نتائج.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أنها:

1. تواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة، الداعية إلى تحسين التعليم وتطويره في ظل الثورة المعلوماتية سريعة الانتشار وما تطرحه من تحديات، وضرورة التفاعل مع مستجدات العصر وما نعيشه من متغيرات محلية وعالمية، وما يصاحبها من تغيرات تدعو إلى التنمية البشرية المستدامة.
2. أهمية تطوير الجامعات لاسيما بعد ما تعرضت لهجوم شديد، وأصبحت تعاني من مشكلات تحول دون تحقيق رسالتها وأهدافها.
3. محاولة الاستفادة من المجالات التي سيتم التوصل إليها في مساعدة المخططين وراسمي السياسات التعليمية في صياغة الخطط الاستراتيجية اللازمة لتطوير التعليم الجامعي.
4. الاستفادة من نتائج الدراسة في الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم الجامعي.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة مجالات تطوير التعليم الجامعي. واقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس السعوديين وبعض القيادات الجامعية من الذكور من حملة درجة الدكتوراه، في الجامعات السعودية الحكومية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل) والعاملين في المراكز القيادية في المقر الرئيسي لكل جامعة دون الفروع. ويرجع الباحث حصر هذه الدراسة في الجامعات الثلاث كونها تمثل الجامعات الرئيسية ذات البعد الجغرافي للتعليم العالي السعودي مع تنوع تخصصاتها الأكاديمية، كما أنها تغطي المساحة الجغرافية والاجتماعية في المنطقة الوسطى والغربية والشرقية، كما أنها تضم عددا كبيراً من الكليات العملية والنظرية. وقد طبقت أداتا الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1432-1433هـ.

مصطلحات الدراسة:

التطوير: ويقصد به في مجال التعليم عادة بأنه مجموعة التغيرات التي تحدث في نظام تعليمي بقصد زيادة فاعليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع الذي ينشأ فيه. وقد يكون التطوير جذرياً شاملاً بحيث يشمل أهداف النظام وبنيته وخططه ومناهجه بما يرقى بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح الشامل، أو قد يكون التطوير جزئياً يشمل جانباً من النظام أو جزئية فيه مما يجعله تجديداً كإدخال مستحدثات جديدة في إدارة التعليم أو نظام القبول فيه أو مناهجه وخططه أو غير ذلك من جزئيات (فهمي، 1989، 129).

التعليم الجامعي: ويقصد به في هذه الدراسة: التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي والذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ويتمثل في جامعات تمثل مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، تقوم بمسؤوليات التدريب وتوفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، كالدبلوم والماجستير والدكتوراه والذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي وهذه الجامعات كما وردت في خطة التنمية الثامنة (1426-1430هـ).

مجالات تطوير التعليم الجامعي: ويستخدم الباحث إجرائياً مصطلح مجالات التطوير على أنها مجموعة التغيرات والاتجاهات المطلوب إحداثها في التعليم الجامعي السعودي ليستطيع القيام بواجباته بكفاءة عالية، أي تحديد الفجوة ما بين التطلعات وواقعه الحالي في مجالات التعليم الجامعي كافة.

الإطار النظري:

تشير التوجهات العالمية المعاصرة إلى زيادة اعتماد الدول مستقبلاً على جودة الإنجازات التعليمية فيها، وعلى مستوى الاستثمار المعرفي في الموارد البشرية ومن المتوقع أن يشهد العالم تنافساً في هذا المجال قد يجعل المعرفة بديلاً منافساً يحل محل الثروات المادية لتعمل كدافع رئيس للتنمية الاقتصادية، لذا كان من الضروري أن تأخذ المملكة العربية السعودية قصب السبق في التحول إلى مجتمع اقتصادي معرفي لتحقيق موقع مرموق في المشهد العالمي.

ومن المؤكد أن التعليم العالي يسهم بدور كبير في بناء المجتمع المعرفي، شريطة أن يقوم على منهجية مدروسة، ورؤية واضحة على المدى البعيد، ومن هذا المنطلق بادرت وزارة التعليم العالي بتوجيه من القيادة الرشيدة في القيام بمشروع إعداد خطة مستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة تبنى على أساليب التخطيط الاستراتيجي وآلياته. ويهدف هذا المشروع إلى صياغة خطة استراتيجية بعيدة المدى لفترة خمس وعشرين سنة، تحدد رؤيته ورسالته، واحتياجاته، وأنماطه ونوعية مخرجاته، وأساليب تمويله بالإضافة إلى تطوير خطة تنفيذية تفصيلية للسنوات الخمس الأولى. هذا إضافة إلى وضع آلية لتبني أساليب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي.

وبالإضافة إلى إعداد وثائق الخطة، سعى المشروع إلى استنبات التفكير الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي، وسرعة الاستفادة من المخرجات العاجلة وتفعيلها أثناء إعداد الخطة. وكذلك الاستجابة للمتغيرات والمستحدثات. وكان هناك تواصل مستمر مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية وذوي العلاقة أثناء إعداد الخطة وتطويرها. ووضع آلية عملية للتنفيذ. وقد تعاقدت وزارة التعليم العالي مع معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد هذه الخطة التي أطلق عليها اسم آفاق.

وقد بدأ انطلاق مشروع الخطة المستقبلية طويلة المدى آفاق في عام 1425هـ (لمدة 25) عام من 1425 الى 1450هـ. وتتضمن منهجية إنجاز مشروع الخطة المستقبلية للتعليم العالي في المملكة جانبين مهمين:

أولهما: الجانب النظري وما يتعلق به من مسح الأدبيات، والتعرف على التجارب العالمية ذات العلاقة.

ثانيهما: الجانب العملي الذي يستند على تنفيذ مجموعة الدراسات لاستخلاص النتائج العلمية الموثقة،

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

وصياغة التوصيات العملية بالكم الذي تتطلبه صياغة الخطة بكل جزئياتها ولذلك يعد توافر المعلومات الكافية خطوة أساسية أولية تعتمد عليها جميع مراحل إنجاز المشروع، بالإضافة إلى دقة وجودة تلك المعلومات (http://aafaq.mohe.gov.sa/Media/Pages/VideoGallery.aspx).

أسس تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي:

الجامعة هي المكان الذي تتفاعل فيه مدخلات التعليم الجامعي بعملياته المختلفة وصولاً إلى مخرجاته التي يرجى أن تكون بمستويات ومعايير معدة ومحددة مسبقاً، والجامعة هي التي تحدد رسالتها وأهدافها وخططها الاستراتيجية وآلياتها التنفيذية، وبالتالي وبحكم الواقع هي المنطلق لتشكيل جودة الأداء الجامعي ومستوياته (المراغي، 2008، 117). فلم تعد مؤسسات التعليم الجامعي وإدارتها مجرد أجهزة ومؤسسات مسئولة ومؤتمنة على التراث الثقافي ونقله للأجيال الصاعدة، بل أصبحت أجهزة فاعلة في تطوير المعرفة وتنمية المجتمع وتطويره ومساعدته في مواجهة التحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي العمل على تغيير أساليبها الإدارية ووسائلها التعليمية، إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية. وبالتالي فإن تحسين أداء مؤسسات التعليم الجامعي، يشكل اهتمامًا عالميًا في جميع دول العالم، وإن من أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات، هو قدرته على إدارة مؤسساته وبرامجه الحيوية، ليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بعدالة وابتكار بحيث يرتبط حجم وجودة الخدمات في مؤسسات التعليم الجامعي بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة عن طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية، فنجاح أية مؤسسة هو نجاح الإدارة فيها، ومن هنا تبرز أهمية التزام إدارة مؤسسات التعليم الجامعي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من أجل الوصول إلى الجودة في الجامعات، التي تحتاج مشاركة من الجميع لضمان البقاء والاستمرار للجامعات (الملاح، 2005، 3).

إن الإدارة ليست نتاجاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها محدثة لهذه التنمية، وأن سر التنمية لا يكمن أساساً في توافر الثروات، وإنما في كيفية توظيفها واستغلالها واستخدام القوى البشرية وحملها على استخرج أفضل ما فيها من طاقات مبدعة، كل هذا يتم من خلال إدارة واعية تقوم على أسس علمية سليمة (حسين، 2008، 195).

إشكاليات التعليم الجامعي في الوطن العربي:

تواجه الجامعات العربية مشكلات ومعوقات أكاديمية وإدارية متعددة تحد من أدائها للرسالة العلمية المناط بها والمتمثلة في الآتي: (الأغبري، 2005، 159-160)

1. تقليدية هياكل التعليم الجامعي ومؤسساته، حيث لم يطرأ أي تغير على هذه الهياكل، وما يرتبط بها من نظم دراسية وبرامج وأساليب تدريس، وتقويم حتى أقدم هذه المؤسسات نشأة.
2. تقليدية إدارة مؤسسات التعليم الجامعي، فما زالت تنظيماتها تميل إلى الهرمية، وتنحو كل من السلطة فيها، وآليات صنع القرار، والتمويل، إلى المركزية حتى القوانين واللوائح والتعليمات أصبحت نمطية باعتبارها نماذج متكررة.
3. غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم الجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية.
4. تضارب وظائف مؤسسات التعليم الجامعي وازدواجيتها.
5. تقادم النظم وهبوط المستوى المعرفي وبطء عمليات التطوير.
6. عدم توافق خصائص مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي ومهاراته مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة.
7. ضعف الموارد والمصادر التعليمية كالمكتبات والمعامل ومصادر تقنيات التعليم.
8. زيادة أعداد الملتحقين باضطراد مع ضآلة الموارد والإمكانات ولا تزال نسبة هذه الأعداد إلى عدد السكان قليلة.

9. ضعف آليات منظومة العمل الإداري والأكاديمي والتعليمي، مع زيادة التدهور النوعي.
10. محدودية مصادر التمويل الحكومي من ميزانية الدولة، وقلة توافر فرص أو عدم وجود موارد تمويلية إضافية. وكان من الطبيعي في ظل ما تعانيه مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي من مشكلات أن تتقاعس تلك المؤسسات عن أداء أدوارها ووظائفها، بالكفاءة المطلوبة، كما يقل إسهامها في إحداث عمليات التنمية، وتتدنى مستويات متخرجيها في الوقت الذي تقف فيه عاجزة عن تلبية الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، حتى بدت وكأنها تفقد مكانتها، وهيبتها، ومصداقيتها، محلياً، وعالمياً، وقد ترجع بصفة أساسية إلى عدم رغبة أو قدرة إدارة تلك المؤسسات على تقويم جودة أدائها نتيجة لغياب معايير هذه الجودة ومؤشراتها.

العوامل والتحديات التي تحتم ضرورة تطوير مؤسسات التعليم الجامعي:

توجد عوامل وتحديات أدت إلى ضرورة الاهتمام بتطوير مؤسسات التعليم الجامعي يجملها فضل (2005، 710-711) في الآتي:

1. الحاجة إلى نوعية جديدة من القوى العاملة المدربة لمواجهة متطلبات سوق العمل من مهارات تقنية، وقدرة على اتخاذ القرار، والمرونة في الأداء، والقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.
2. تحول العديد من الشركات والمؤسسات الكبرى لتصبح الآن مركزاً للإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة خارج حدود الجامعات.
3. زيادة وتنوع الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ومن أهم مؤشراته: ارتفاع نسبة الفتيات، الدراسة أثناء العمل، الدراسة عن بعد، تباين أعمار المجتمع الطلابي، التعليم الذاتي والتعلم من خلال العمل، التعلم من خلال المشاركة ورفض التعليم بالتلقين، تعلم المهارات، تقليل المناهج الدراسية النظرية وتجاوز أساسيات المعرفة إلى تطبيقها، الإقبال على التخصصات المرتبطة بسوق العمل، رفض التقيد بالشروط التقليدية للتقدم إلى التعليم الجامعي.
4. التأثير المتعاظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير نظم التعليم عن بعد من خلال بيئة تعليمية ذكية تتعدد فيها الخيارات التعليمية مثل نظام البريد الإلكتروني، المحادثة من خلال الإنترنت، خدمة الشبكة العنكبوتية، الفصول والمختبرات الافتراضية، المكتبات الرقمية، الواقع الافتراضي، الأقراص المدمجة، أسطوانات الفيديو الرقمية، تكنولوجيا المحاكاة، الفيديو تحت الطلب، التليفونات المرئية، مؤتمرات الفيديو.
5. دور ثورة الاتصالات والمعرفة في تشكيل العقل الجمعي أو الكوني من خلال تجميع المعلومات وإعادة تنظيمها ونشرها لمختلف دول العالم، وأصبحت الأدمغة البشرية مترابطة معاً بواسطة بنية معلوماتية تحتية ضخمة تتحكم فيها شركات كبرى للمعلومات احتلت مكانة الجامعات ودورها كموجه للفكر والعقل.
6. ظهور أنماط جديدة من التفكير نظراً لتحول المجتمع من ثقافة عصر الصناعة إلى مجتمع المعرفة فائقة الكثافة، وأصبح التفكير يتميز بالشمول ويركز على الكليات تفكير يدمج فيه الحدس بالتخيل، والمجرد بالمحسوس دونما اعتبار لتفتيت المعرفة بدعوى التخصص الجديد.
7. تحول مفهوم مجالات المعرفة الذي تشكل منذ القرن السادس عشر للتأكيد على الحقائق والنظريات، إلى مفهوم مجالات البحث الاستراتيجي الذي يؤكد على البحث الموجه لمهمة معينة في عالم الواقع خارج المختبرات العلمية أو البحثية، أي أن البحث العلمي لم يعد قاصراً على فئة خاصة من العلماء، بل أصبح في حاجة إلى الفهم الجماهيري للمشاركة في اختيار وتناول المشكلات العلمية في سياق العلاقات الاجتماعية واستخداماتها وفقاً لحاجات الجماهير.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

8. تأثير الإعلام والثورة الاتصالية في تغيير أو تطوير مفهوم الانتماء التقليدي، حيث يعيش الإنسان وعياً كونياً ومواطنة كوكبية متجاوزاً البيئة الاجتماعية المباشرة، وغدت ممارسة المواطنة موجهة بالعلم والتكنولوجيا وأصبح كل فرد يمثل رأس مال بشري لصياغة المستقبل بما يمتلكه من معرفة منظمة وفاعلة في صناعة القرار وحل المشكلة.

من خلال ما سبق نجد أن هذه العوامل والتحديات المتباينة والمتداخلة والمتفاعلة، تفرض على التعليم الجامعي الأخذ بكثير من الإصلاحات والاستفادة من تجارب الجامعات في الدول المتقدمة لتطوير مؤسساتنا الجامعية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الرويلي (2014) إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية الحكومية وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى وجامعة الملك فيصل، وتوصلت إلى تدني واقع التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، إذ تبين وجود ضعف في توفير البيئة الخصبة للتفكير الإبداعي، والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لا سيما ما يتعلق بتطوير مهارات الطلاب، كما أظهرت أن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الجامعات السعودية هي تحدي البحث العلمي والذي تمثلت مؤشراته بإثقال كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء الإدارية والتدريسية التي تعوقه عن البحث العلمي، وضعف الدعم المادي المخصص للبحث العلمي، وعدم رعاية الباحثين المتميزين، وضعف الإمكانات اللازمة للبحوث العلمية (التجهيزات، المعامل، مساعدي الباحثين).

وهدفت دراسة شريف (2013) إلى التعرف على معايير ومتطلبات تطوير التعليم الجامعي في البلاد العربية في ضوء مستحدثات تكنولوجيا التعليم الإلكتروني في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر وجمهورية السودان وسلطنة عُمان. وتوصلت إلى أهمية تحديد أهداف التطوير قبل اتخاذ أي قرار بالتغيير، وتهيئة أعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين والفنيين العاملين في مجال التعليم الجامعي العربي إضافة إلى أفراد المجتمع، بصفتهم يشكلون المكونات الأساسية لخطة التطوير، وضرورة تهيئة الطالب وعضو هيئة التدريس لما قد تتطلبه عملية التطوير من زيادة في الأعباء مثل زيادة الوقت المخصص للتعلم والتركيز على التعلم الذاتي وامتلاك واستخدام الأجهزة والبرامج الإلكترونية.

كما هدفت دراسة الشهوان وآخرون (2013) إلى التعرف على مدى توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية -كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم- مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة، وطبقت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بالخرج، وعرض الباحثون أهم الإجراءات الحديثة التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لتطوير نظم التعليم الجامعي بها، وأهم هذه الإجراءات: إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، والأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد، ومدخل الجودة الشاملة، وقد جاءت استجابات عينة الدراسة على أداة البحث أنه لتطوير التعليم العالي السعودي يجب الأخذ بهذه الإجراءات.

وهدفت دراسة ويح والباز (2012) إلى التعرف على أسس تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي، والتعرف على دور حلقات الجودة في تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي، وتوصلت إلى عدة مقترحات وآليات لتنفيذها يمكن أن تسهم في تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي من أبرزها التخطيط لإنشاء حلقات الجودة في كل كلية من كليات الجامعة من خلال دراسة الأسباب التي تدعو إلى استخدام حلقات الجودة بالجامعة ومن خلال إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي لإدارة الجامعة وكلياتها بشكل يمكن من دمج أسلوب حلقات الجودة فيه.

واستهدفت دراسة عيد (2003) الاستفادة من بعض الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الجامعي في علاج أوجه الضعف والقصور التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري، واستعرض الباحث أهم الاتجاهات التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لتطوير نظم التعليم الجامعي بها، ومن أهم هذه الاتجاهات: إقامة تحالفات وشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد، تبني مدخل الجودة الشاملة، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الجامعي من خلال تشكيل لجنة من مختلف القطاعات والهيئات الإنتاجية والخدمية، ومن الوزارات المختلفة بالمشاركة مع وزارة التعليم العالي لوضع معايير لجودة الأداء، ولتحديد المخرجات المطلوبة من الجامعات، مع إعادة هيكلة الأقسام والكليات بما يتماشى ومتطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.

واستهدفت دراسة الحريري (2010) تحديد طبيعة وأهمية وأشكال العلاقة بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء منظمات الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

واستهدفت دراسة الطاسان (2007) مقارنة اتجاهات الإنفاق على التعليم الجامعي للتطوير والجودة في بعض الجامعات السعودية واليمنية خلال المدة من 1996 إلى 2005م، سواء من حيث سياساتها التعليمية أو من حيث مواردها المالية، كما هدف البحث أيضاً إلى وضع المعالجات الكفيلة بوضع الآليات لربط مستوى واتجاهات التعليم الجامعي بالإنتاج والتسويق والاهتمام بجانب مشاركة المجتمع، وقطاع الأعمال في إدارة الجامعة والتوجه نحو الإدارة الذاتية أو النظام اللامركزي في إدارة الجامعة.

واستهدفت دراسة الكثيري (2010) تقديم رؤية مقترحة لإصلاح التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث تطرقت الورقة إلى تحليل البرامج المقدمة للتعليم العالي بالجامعات السعودية بهدف الوقوف على أهم ملامحها والأهداف والفلسفة الحاكمة لها قياساً بحجم التطور والتغير المجتمعي والعالمي ومطالبه، وأظهرت الدراسة أهمية الارتقاء بواقع برامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لإعداد خريج يتميز بمواصفات سوق العمل، وأوصت ببعض الأمور منها أن من أهم عوامل نجاح الجامعات في أداء أدوارها المطلوبة أن يكون لها رؤية واضحة وأهداف محددة، ورسالة معروفة، وخطط مدروسة تضمن رفع مستوى الأداء وتحقق جودته ودقته. وأن ينظر المسئولون في تلك الجامعات إلى القضايا التنموية بواقعية وموضوعية، وأن يسعوا إلى تحقيق نمو المجتمع وتقدمه وضمان استمرارية ذلك، وأن يتعاملوا مع هذه القضايا بأسلوب يتسم بالكفاءة والفاعلية للرقي بالمجتمع ومؤسساته، والالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها وإيجاد الحلول لها والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

واستهدفت دراسة Nagai (1995) عرضاً لبعض ملامح التحول في الجامعات اليابانية لتلائم متغيرات القرن الحادي والعشرين، ودور الجامعات في التنمية المستقلة للمجتمع الياباني، ويعد ذلك من أهم السمات التي جعلت التعليم العالي في اليابان نموذجاً يحتذى به عالمياً. وتصف الدراسة ما حدث من تطويرات هيكلية في الجامعات اليابانية بفعل تحالفاتها مع كثير من الشركات الكبرى. كما ترى أن أهم ما يميز الجامعات اليابانية أنها توازن في أدوارها بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في تنمية المجتمع.

وتناولت دراسة Carlos (1996) بالمناقشة تصور اليونسكو المستقبلي للجامعة، وأطلقت عليه مصطلح (Proactive University). وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، ولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه كافة مؤسسات المجتمع، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

كما استهدفت دراسة Sallehudden (1997) تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تطوير جامعة ماليزيا التكنولوجية، حتى يمكنها أن تساعد في تحقيق غايات خطة التنمية "ماليزيا 2020م" التي تستهدف الوصول بماليزيا إلى مستوى الدول المتقدمة في مجال إنتاج التكنولوجيا. واستلزم تطوير جامعة ماليزيا التكنولوجية ربطها بشبكة من العلاقات مع مجموعة من الشركات والمعاهد والمراكز التكنولوجية، مع تعديل أقسامها وتطوير تخصصاتها الأكاديمية.

واستهدفت دراسة Thorens (1996) توضيح رسالة الجامعة ودورها مع بداية الدخول للقرن الحادي والعشرين وأكدت هذه الدراسة على أن خبرة الماضي توجهنا لضرورة الربط بين رسالة الجامعة وأدوارها مع قضايا المجتمع، وحيث إن هذه القضايا متغيرة، فعلى الجامعة أن تكيف فلسفياً وبنائياً بما يتفق وهذا التغير. وتفرض متغيرات القرن الحادي والعشرين ضرورة إعادة النظر في بنية التخصصات ونظم البحث بما يساعد الجامعة على قيادة تحالفات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبما يخدم عصر اقتصاديات المعرفة. وهذا ما سعت إليه سياسات التعليم الجامعي في أمريكا وفي العديد من الدول الأوروبية.

وناقشت دراسة Garnitzkg & Maassen (2000) التحولات في النظم القومية الأوروبية للتعليم العالي، وما صدر حولها من أوراق حكومية رسمية توجه خطط التعليم في القرن الحادي والعشرين. وتوصلت إلى أن وجهات النظر الحكومية في أوروبا تميل إلى ربط التعليم العالي مع الجانب الاقتصادي، وتؤكد على ضرورة إعادة هيكلة التعليم العالي حتى يتناسب وسوق العمل، وبما يؤدي للقيام بدوره كمقاول تنافسي بكفاءة وفاعلية.

واستهدفت دراسة Serdar (2010) تحديد عدد من المؤشرات التي يمكن في ضوئها تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في صربيا، وتناولت الدراسة التغيرات الجوهرية التي تعرضت لها مؤسسات التعليم العالي بصربيا كتعدد مصادر التمويل من خلال مشاركة القطاع الخاص مما أدى إلى مزيد من التنافس بين مؤسسات التعليم العالي، وأخيراً قدمت الدراسة عددا من مؤشرات الأداء لتحسين الرقابة على استخدام الموارد التنظيمية بتلك المؤسسات.

وهدفت دراسة Ali & Shastri (2010) إلى إبراز واقع مؤسسات التعليم العالي والاحتياجات الطارئة لتحسين نوعية التعليم العالي لمواجهة تحديات العولمة. من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد، ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق التوازن بين الكم والكيف في تقديم الخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم العالي لكي تصبح أكثر ابتكارية مما يؤدي إلى جودة إنتاج المعرفة ونشرها.

التعليق على الدراسات السابقة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة نجد أنها تعرضت لواقع مؤسسات التعليم الجامعي كمنطلق للتطوير كدراسة الرويلي (2014) و Ali & Shastri (2010)، واتضح أن هناك العديد من التحديات سواء أكانت داخلية أو خارجية تواجه المؤسسات الجامعية، مما يؤكد على ضرورة تبني بدائل مستحدثة من التعليم الجامعي لمواجهة تلك المتغيرات والتحديات، كما نلحظ مدى التجاوب العالمي لاتجاهات التطوير في التعليم الجامعي لما له من أهمية كبيرة في التنمية البشرية، وفي هذا الإطار نجد بعض اتجاهات التطوير تركز على البنية التي يتشكل منها هذا النمط من التعليم سواء في شكل المؤسسة الجامعية أو في ما تقدمه من تعليم بداخلها كدراسة ويح والباز (2012)، Sallehudden (1997) و Thorens (1996)، وهناك اتجاهات للتطوير ركزت على الشراكات مع بعض مؤسسات المجتمع الخدمية سواء على المستوى المحلي أو الدولي كدراسة الشهوان وآخرون (2013)، عيد (2003)، الحريري (2010)، والطاسان (2007)، Nagai (1995) و Serdar (2010)، وهناك دراسات ركزت على التعليم الالكتروني كأحد صيغ تطوير التعليم الجامعي كدراسة شريف (2013).

وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف الرئيسي وهو تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي. وتميزت الدراسة الحالية بتحديد مجالات تطوير التعليم الجامعي بشكل عام حيث إنها تمثل أولوية لتحقيق التطوير علاوة على مدى ارتباط هذه المجالات ببعض المتغيرات، كما تميزت الدراسة باستخدامها أداتين للدراسة معاً وهما الاستبانة والمقابلة الشخصية.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع ذات الصلة يمكن تلخيص أوجه الاستفادة في النقاط الآتية: تصميم البحث وإعداد أدواته وتحديد مشكلته.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لأنه يتناسب مع طبيعة المشكلة وأهدافها، حيث يختص بوصف ما هو كائن وتفسيره ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة والسائدة والتعرف على الاتجاهات والمعتقدات عند كل من الأفراد والمجموعات (فان دالين، 1994، 297). ويعتمد هذا المنهج الوصفي التحليلي على أسلوبين: الأسلوب العملي الميداني الذي يعتمد على المسح الميداني لآراء أفراد العينة باستخدام الأدوات التي صممت لهذا الغرض. والأسلوب النظري من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات والمراجع المرتبطة بالتعليم الجامعي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات الثلاث وذلك في المقر الرئيسي لكل جامعة دون الفروع سواء أكان يعمل بالتدريس أم في الإدارة.

جدول (1): الجامعات التي تمثل مجتمع الدراسة وعدد أعضاء هيئة التدريس السعوديين الذكور فيها

الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس	النسبة المئوية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	596 عضواً	%32
جامعة أم القرى	843 عضواً	%46
جامعة الملك فيصل	404 عضواً	%22
المجموع	1843 عضواً	%100

المصدر: مركز الدراسات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل.

اتضح من الجدول (1) أن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى شكلوا أعلى نسبة من المجتمع، حيث بلغت (46 %)، ويُعزى هذا لأنها من الجامعات الأقدم إضافة إلى شمولية كلياتها وتخصصاتها للطلاب والطالبات على السواء، يليها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي بلغت (32 %)، ثم جامعة الملك فيصل التي بلغت (22 %).

عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة لتشمل كليات ومعاهد وإدارات الجامعات محل الدراسة جميعها.

والجدول (2) يوضح الاستبيانات المسترجعة من الجامعات الثلاث. ومن الجدول (2) يتضح أن نسبة عدد الاستبانات المرتجعة من جامعة أم القرى يصل إلى 48.6 %. وهذا يتفق مع حجم أفراد مجتمعها، تليها جامعة الملك فيصل بنسبة 29.7 %، وأخيراً جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسبة 21.7 %.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

ويود أن يشير الباحث هنا إلى أن نسبة الاستبيانات المرتجعة من المجتمع الأصلي للدراسة تبلغ (17.5 %).

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية لعدد الاستبانات المرتجعة حسب متغيرات الدراسة (الجامعة، طبيعة العمل، نوع الإعداد الأكاديمي)

المتغير	الفئات	عدد الاستبانات المرتجعة	النسبة
اسم الجامعة	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	70	% 21.7
	أم القرى	157	% 48.6
	الملك فيصل	96	% 29.7
طبيعة العمل	أكاديمي	260	% 80.5
	إداري	63	% 19.5
نوع التخصص الأكاديمي	دراسات نظرية وإنسانية	178	% 55.1
	دراسات علمية وتطبيقية	145	% 44.9
المجموع		323	% 100

اتضح من الجدول (2) بلغ عدد الاستبانات المرتجعة حسب متغير الجامعة لكل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل (70، 157، 96) فرداً على التوالي، حيث بلغ عدد الاستبانات المرتجعة حسب متغير طبيعة العمل، لكل من أكاديمي وإداري (260،63) فردا على التوالي. بلغ عدد أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع التخصص الأكاديمي، لكل من الدراسات النظرية والإنسانية والدراسات العلمية والتطبيقية (178، 145) فردا على التوالي حسب متغير نوع التخصص الأكاديمي.

أداة الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها، وللكشف عن مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية، قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومقابلة بعض المسؤولين عن التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، مما مكنه من تصميم أداة الدراسة وهي الاستبانة الملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

وفيما يلي وصف لعملية بناء الاستبانة أعدت الصورة الأولية للاستبانة من جزئيين:

- **الجزء الأول: وتضمن بيانات أولية عن المستجيب (عضو الهيئة التدريسية)، من حيث الجامعة، وطبيعة العمل، ونوع التخصص الأكاديمي.**
- **الجزء الثاني: وتضمن الخيارات المختلفة (المجالات) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي السعودي، وتكون من (25) عبارة، وفي نهاية الجزء أتيح للمجيب فرصة لإضافة ما يراه من سُبل ومجالات مناسبة لتطوير التعليم الجامعي السعودي.**

وتضمنت الاستبانة في صورتها النهائية (25) عبارة تناولت مجالات تطوير التعليم الجامعي، وقد أعتمد الباحث للإجابة عن كل عبارة مقياس ليكرت المتدرج المكون من أربع درجات هي: (موافق بدرجة عالية وله (4) درجات – موافق بدرجة متوسطة وله (3) درجات – موافق بدرجة منخفضة وله درجتان – غير موافق وله درجة واحدة). ولأن المقياس يتضمن خيارات أربعة، فإن المدى يكون على النحو التالي: المدى = 4-1= 3.

ولما كان طول الفئة في هذه الاستبانة يساوي 0.75، فإن الاستجابة التي تحصل على: 1-1.75 تعدّ معدومة، والاستجابة التي تقع بين 1.76–2.50 تعدّ منخفضة، أما الاستجابة التي تقع بين 2.51–3.25 فهي متوسطة، والاستجابة التي تقع بين 3.26–4 فهي عالية.

قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية مسحية مفتوحة مع قيادات الجامعات محل الدراسة، والبالغ عددهم خمسة أفراد، هدف من خلالها إلى زيادة مستوى معرفته بالمشكلة موضوع البحث، والتعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي.

وقد صمم لهذه المقابلة بطاقة تضمنت (7) أسئلة مفتوحة تدور حول مشكلة الدراسة وجوانبها المتعددة والحلول المقترحة كتطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها، والإجراءات التي تعتمدها الجامعات لتطوير أعضاء هيئة التدريس، والصعوبات الأكثر تأثيراً التي تواجهها الإدارة الجامعية في عملها، وأوجه تميز الجامعات السعودية عن بعضها، والتصورات المستقبلية التي تسعى الجامعات لتحقيقها لربط الجامعة مع قطاعات المجتمع المختلفة، والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي. تاركا المجال أمام المُقابَلين لطرح وجهات نظرهم حول الأسئلة المضمنة في هذه المقابلة. وقد قام الباحث بالإعداد للمقابلة ومحاولة التدرب عليها، كما قام بشرح موضوع الدراسة وهدفها في بداية كل مقابلة، ومحاولة تشجيع المستجيب على التعاون وحثه على ذلك، ثم قام بتدوين الإجابات، والاستفسار والاستيضاح عن كل نقطة تحتمل أكثر من معنى، أو رأى أنها غامضة وتحتاج لتوضيح أكثر.

صدق وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الإدارة التربوية وأصول التربية والتعليم العالي بلغ عددهم (17) محكماً وأجريت التعديلات وفقاً لآرائهم. أما ثبات الأداة فتم باستخدام طريقة الاتساق الداخلي والتي تصنف أحيانا ضمن الطرائق المتبعة في دراسة الصدق، حيث طبقت الاستبانة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس على عينة مؤلفة من (43) عضو هيئة تدريس من خارج أفراد العينة، واستخدم الباحث طريقة ألفا – كرونباخ في حساب معامل الثبات لكل استبانة على حدة، فكانت كما في الجدول (3).

جدول (3): ثبات الأداة باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ

المجال	الاتساق الداخلي
مجالات تطوير التعليم الجامعي	0.87

ويشير معامل الثبات السابق لأداة الدراسة والمحسوب بطريقة الاتساق الداخلي إلى أن أداة البحث تتمتع بدرجة من الثبات تتناسب والغرض من الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

والذي ينص على ما يلي: "ما المجالات المطروحة لتطوير التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسبل تطوير التعليم الجامعي المطروحة وترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، والجدول (4) يوضح ذلك:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	9	التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة.	3.70	.58
1	25	رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين.	3.70	.60
3	14	تطوير البرامج الأكاديمية.	3.69	.58
4	8	زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع.	3.65	.59
5	3	التقويم المستمر للبرامج.	3.64	.63
5	4	تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.	3.64	.61
5	6	زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية والبحثية في الجامعة.	3.64	.62
5	13	تطوير المهارات الأساسية للطلاب.	3.64	.69
5	18	تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات الجامعة.	3.64	.63
10	11	زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية.	3.63	.63
10	15	تعزيز البنية التقنية.	3.63	.64
10	16	الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة.	3.63	.67
13	2	توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع.	3.62	.62
13	19	إجراء مسح ميداني شامل للتعرف على احتياجات المجتمع السعودي من القوى العاملة.	3.62	.67
13	21	تحقيق التوافق بين الواقع الميداني للتعليم الجامعي وأهدافه.	3.62	.61
16	10	تنويع مصادر التمويل الجامعي.	3.61	.68
17	1	زيادة المخصصات المالية.	3.59	.63
17	22	إنشاء مراكز وحاضنات بحثية متخصصة في الجامعات السعودية.	3.59	.69
17	23	تحقيق التوازن بين تخصصات العلوم الأساسية والتطبيقية والإنسانية.	3.59	.68
20	12	تفعيل التدريب التعاوني مع القطاع الخاص.	3.56	.71
21	17	التوسع في إنشاء برامج الدراسات العليا.	3.55	.70
22	24	المرونة في إجراءات قبول الطلبة وتلبية احتياجاتهم بما يحقق التعلم المستمر.	3.53	.70
23	20	مراجعة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.	3.51	.72
24	5	زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية.	3.43	.71
25	7	التوسع في إنشاء برامج التعليم الجامعي الموازي.	3.40	.73
الكلي		مجالات تطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية	3.60	.49

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجالات المختلفة المطروحة لسبل تطوير التعليم في الجامعات السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة الخاصة بهذا السؤال ما يأتي:

1. أن كل عبارات هذا المحور تمثل سبلاً مطروحة أمام التعليم الجامعي السعودي بحيث يجب أن يتفاعل وأن يخطط لمدخلاته وعملياته في ضوئها، إذ تراوحت الدرجات التي حصلت عليها عبارات هذا المحور بين (3.40–3.70) وكلها تقع ضمن نطاق المتوسطات العالية.
2. حصلت عبارتا "التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة" و"رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين" على أعلى متوسط (3.70) من بين العبارات، ويمكن تبرير تلك النتيجة بالنظر إلى أن الشبكة المعلوماتية أصبحت رافداً أساسياً في مساعدة الباحثين في الحصول على المعلومات والإمكانات والقدرات البحثية اللازمة لإجراء البحوث، كما أنها أصبحت الآن المصدر الأكثر سرعةً وشمولاً في إجراء البحث العلمي، كما أن تسارع المعلومات وتدفقها بكم هائل يصعب حصره والإحاطة به إلا عن طريق استخدام تقنية قواعد المعلومات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شريف (2013) التي توصلت إلى أن من أبرز سبل تطوير التعليم الجامعي الأخذ بمستجدات تكنولوجيا التعليم الإلكتروني وتهيئة أعضاء هيئة التدريس لذلك وكذلك التركيز على امتلاك واستخدام الأجهزة والبرامج الإلكترونية. كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة Sallehudden (1997) التي توصلت لضرورة ربط الجامعة بشبكة من العلاقات مع مجموعة من المراكز التكنولوجية. أما عبارة "رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين" فلعل الباحث يعزو ذلك إلى التوجه الجديد لوزارة التعليم العالي في إطار سياسة الدولة في جعل الطالب هو المحور الرئيسي في العملية التعليمية وعلى ذلك يجب تسخير جميع الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام (مشروع آفاق) بأن "خصص محوراً بكامله ضمن مشروعه لدراسة كاملة عن الطالب الجامعي".
3. وحصلت عبارة "تطوير البرامج الأكاديمية" على الترتيب الثالث بمتوسط (3.69)، وجامعات السعودية بحاجة إلى تطوير البرامج الأكاديمية ويكفي إلقاء نظرة على ما تعانيه الجامعات السعودية من نقص في الإمكانات وخلل في العمليات، والمخرجات الداخلية والخارجية، وهذا وحده يكفي لأن يطالب معظم أفراد عينة الدراسة بالحاجة لتطوير البرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية. وهذه العبارة وعبارة "تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي" التي حصلت على الترتيب الخامس بمتوسط (3.64) وجهان لعملة واحدة فتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي يصل بنا إلى تطوير البرامج الأكاديمية، وتطوير البرامج الأكاديمية يحقق بدوره غايات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Sallehudden (1997) و Thorens (1996) اللتين توصلتا إلى ضرورة تطوير الأقسام والتخصصات الأكاديمية في الجامعة، وكذلك تتفق مع دراسة عيد (2003) التي أوصت بإعادة هيكلة الأقسام والكليات بما يتماشى مع متطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.
4. وحصلت عبارة "زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع" على الترتيب الرابع بمتوسط (3.65)، وعلى ذلك تعد الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع من سبل التطوير المطروحة أمام التعليم الجامعي السعودي، حيث إن نجاح الجامعات في هذه الوظيفة – خدمة المجتمع – يعني احترام المجتمع للجامعات وتقديرها، وفشلها في أداء هذه الوظيفة يعني أن تفقد الجامعة تأييد المجتمع لها والإصغاء لمطالبها، ويمكن القول: إن هذه العبارة تنتمي هي وعبارة "توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع" التي حصلت على الترتيب الثالث عشر بمتوسط (3.62) إلى حقل واحد وهو علاقة الجامعة بالمجتمع. ويفسر الباحث موافقة غالبية مجتمع الدراسة على هذه النتيجة بدرجة (عالية) وذلك من أجل تحقيق التكامل بين الجامعات في مجال تبادل الخبرات الذي يتيح استثمار الإمكانات المادية على أفضل وجه ممكن، كما أن الاحتكاك بالأساتذة والخبراء – الذين هم صفوة المجتمع – يعطي الأستاذ الباحث القدرة على البحث والتحليل، ويزيد من إنتاجيته العلمية وصقل مواهبه الشخصية، كما أن زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع ينتج عنه استفادة كل جامعة مما توصلت إليه الجامعات في هذا المجال سواء في طريقة تقديم الخبرات والاستشارات، أو في معرفة السُبل الناجحة التي حققت تميز في خدمة المجتمع، مما يبرز دور زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، كما تُعزى هذه النتيجة إلى تحقيق الاستفادة من الخبرات السعودية التي قد توجد في جامعة دون أخرى والحد

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

من الاعتماد على الخبرات الأجنبية في هذا المجال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشهوان وآخرون (2013)، عيد (2003)، الحريري (2010)، الطاسان (2007)، الكثيري (2010)،Nagai (1995)و Thorens (1996) في إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

5. وحصلت عبارة "التقويم المستمر للبرامج" على الترتيب الخامس بمتوسط (3.64)، وتتفق هذه النتيجة مع معايير الاعتماد الأكاديمي للجامعات، من خلال معايير الملائمة والجودة والتمويل والتعاون، وأن الجودة تعني تطبيق سياسات تقوم على نهج ضمان الجودة وتحسين كل عناصر المؤسسة، وأن جودة التعليم الجامعي تتوقف على جودة العاملين، والبرامج، والطلاب، والإدارة، كما تعتمد اعتماداً وثيقاً على إشاعة ثقافة التقويم والتصحيح والمساءلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراستي ويح والباز (2012) و Sallehudden (1997) اللتين أكدتا على أهمية التقويم المستمر للبرامج في تطوير التعليم الجامعي.
6. وحصلت عبارة "زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية والبحثية في الجامعة" على الترتيب الخامس بمتوسط (3.64)، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الطاقة الاستيعابية للجامعات وصلت إلى أقصاها مما يعني أنها أضحت تشكو من زيادة كبيرة في أعداد الطلاب تفوق طاقاتها وتجهيزاتها من أعضاء هيئة التدريس بسبب الإقبال الكبير على الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانوية العامة كل عام دراسي، مما يجعل أعضاء هيئة التدريس يتحملون في سبيل ذلك القيام بأعباء ثقيلة لا تتيح لهم فرصة تقديم بحوث أو دراسات، مما يحتم عليها التوسع الكمي في عدد أعضاء الهيئة التدريسية.

ثم أتت بقية العبارات "تطوير المهارات الأساسية للطلاب" و "تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات الجامعة" بمتوسط (3.64).

7. واحتلت ثلاث عبارات المركز العاشر وهي "زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية" و "تعزيز البنية التقنية" و "الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة" بمتوسط (3.63)، ويمكن تفسير زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية على أن هناك قصوراً وعدم ملاءمة مؤهلات المتخرجين مع متطلبات وظائفهم وخطط التنمية، وأن هناك انخفاضا في كفاءاتهم وتدريبهم وهذا يعني أن التعليم الجامعي السعودي يعاني من مشكلة عدم ملاءمته لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى البشرية، وأن هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم الجامعي السعودي من أدوار وما ينتظره المجتمع المحلي منه، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام مشروع آفاق بأن خصصت دراسة لمواءمة مخرجات الجامعات مع متطلبات التنمية وسوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرويلي (2014) والكثيري (2010) اللتين توصلتا إلى تدني تلبية مخرجات الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل، كذلك تتفق مع دراسة الطاسان (2007) وGarnitzkg & Maassen (2000) اللتين اقترحتا وضع المعالجات الكفيلة بوضع الآليات لربط مستوى واتجاهات التعليم الجامعي بالإنتاج والتسويق وإعادة هيكلة التعليم العالي بما يتناسب مع سوق العمل.

أما عبارة تعزيز البنية التقنية فيمكن عزوها إلى التقدم السريع الذي تحقق في مجال الإليكترونيات والاتصالات البعيدة والتكنولوجيات بالأقمار الصناعية التي تتيح نقلاً فائق القدرة للبيانات بكلفة منخفضة جداً، الأمر الذي يتطلب من الجامعات السعودية تعزيز البنية التقنية لها في شتى مجالاتها في التدريس والبحث وخدمة المجتمع، ولا شك أن تعزيز البنية التقنية يأتي في أولويات سبل تطوير التعليم الجامعي بسبب اعتماد أسلوب التدريس على المحاضرة التي مازالت من أكثر طرق التدريس استخداماً، وقد أظهرت دراسة شريف (2013) ضرورة تهيئة الطالب وعضو هيئة التدريس للتركيز على التعلم الذاتي وامتلاك واستخدام الأجهزة والبرامج الإلكترونية. أما عبارة الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة فيمكن عزوها لضرورة لحاق الجامعات بالتطورات والتغيرات المتسارعة والأخذ بكل جديد من ميادين العلوم المختلفة ولا يتم ذلك إلا من خلال التدريب.

8. حصلت عبارة "توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع" على الترتيب الثالث عشر بمتوسط (3.62)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عيد (2003) والحريري (2010) واللتين أوصتا بتوثيق الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

وبعد ذلك تأتي بقية العبارات وكلها عبارات تمثل مجالات مناسبة لتطوير التعليم الجامعي، لأنها حصلت على متوسطات عالية.

وأخيراً يود الباحث أن يشير إلى نتيجة الجزء المفتوح من الاستبانة حول مجالات التطوير الذي سجل فيه أفراد العينة ما وجدوه مناسباً من إضافات داخل فقرات الاستبانة لأمر لم يتطرق إليه الباحث ويرى المستجيب ضرورة رصده.

وقد وردت للباحث (53) استبانة من جملة الاستبانات تحمل إضافات وتعليقات، صنفها الباحث حسب تكرارات ورودها تنازلياً في جدول (5).

جدول (5): أكثر العبارات تكراراً وردت حول (الإجراءات اللازمة لتطوير التعليم الجامعي)

م	العبارة	التكرار	ملاحظات
1	تبادل الخبرات الأكاديمية مع الجامعات المتطورة على مستوى دول العالم.	10	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
2	تطبيق أسلوب التعليم عن بعد.	7	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
3	تهيئة المناخ المناسب لعضو هيئة التدريس لكي يبدع وذلك عن طريق التشجيع المعنوي والمادي والأدبي.	7	وردت ضمن عبارات الاستبيان
4	التخفيف من النصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس.	6	وردت ضمن عبارات الاستبيان
5	توفير مباني ومنشآت حديثة للجامعات.	5	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
6	الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي.	4	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
7	نشر المزيد من المكتبات الورقية والإلكترونية.	4	وردت ضمن عبارات الاستبيان
8	مراجعة آلية اختيار المعيدين.	3	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
9	زيادة المخصصات المالية لأعضاء هيئة التدريس.	3	وردت ضمن عبارات الاستبيان
10	توفير الوسائل التكنولوجية في القاعات الدراسية.	3	وردت ضمن عبارات الاستبيان
11	التوسع الكبير في إنشاء برامج للدراسات العليا في مختلف التخصصات وخصوصاً للطالبات.	3	وردت ضمن عبارات الاستبيان

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحديد المجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم الجامعي بين استجابات أفراد عينة الدراسة، بحسب متغيرات: الجهة، وطبيعة العمل، ونوع الإعداد الأكاديمي؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات تطوير التعليم الجامعي بين استجابات أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات: اسم الجامعة، طبيعة العمل أكاديمي أو أداري، التخصص الأكاديمي، والجدول (6) يوضح ذلك.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات تطوير التعليم في الجامعات السعودية حسب متغيرات الجامعة، طبيعة العمل، ونوع التخصص الأكاديمي

مصدر التباين	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
اسم الجامعة	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	3.53	.48	70
	أم القرى	3.70	.41	157
	الملك فيصل	3.49	.56	96
طبيعة العمل	أكاديمي	3.63	.47	260
	إداري	3.51	.52	63
نوع التخصص الأكاديمي	دراسات نظرية وإنسانية	3.61	.46	178
	دراسات علمية وتطبيقية	3.60	.51	145

يبين الجدول (6) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية، بسبب اختلاف فئات متغيرات الجامعة (الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أم القرى، الملك فيصل)، وطبيعة العمل (أكاديمي، إداري)، ونوع التخصص الأكاديمي (دراسات نظرية وإنسانية، دراسات علمية وتطبيقية).

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثلاثي كما هو موضح في جدول (7).

جدول (7): تحليل التباين الثلاثي (شيفيه) لأثر اسم الجامعة، وطبيعة العمل، ونوع التخصص على مجالات التطوير المختلفة المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
اسم الجامعة	2.920	2	1.460	6.40	.00
طبيعة العمل	.368	1	.368	1.61	.20
نوع التخصص	.058	1	.058	.25	.61
الخطأ	72.504	318	.228		
الكلي	76.100	322			

ويتبين من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر اسم الجامعة، حيث بلغت قيمة ف (6.40) وبدلالة إحصائية بلغت (0.00)، ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه (Scheffe) كما هو مبين في الجدول (8).

جدول (8): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر الجامعة على المجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية

اسم الجامعة	المتوسط الحسابي	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	أم القرى	الملك فيصل
الإمام محمد بن سعود الإسلامية	3.53			
أم القرى	3.70	-.17(*)		
الملك فيصل	3.49	.05	.22(*)	

× دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

وجاءت هذه الفروق على النحو الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و جامعة أم القرى وجاءت الفروق لصالح جامعة أم القرى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعة الملك فيصل و جامعة أم القرى وجاءت الفروق لصالح جامعة أم القرى.

ويمكن أن يعزى هذا إلى أن جامعة أم القرى من الجامعات الرائدة في مجال التعليم الجامعي، إذ يوجد بها عدة معاهد للبحوث وهي تضم جميع الكليات بتخصصاتها المختلفة، كما أنها على احتكاك بمتطلبات المجتمع الخارجي وما يُطلب منها أكثر مما تقدمه، مما يزيد من رغبة هذه الجامعة أكثر من غيرها في توفير سبل لتطوير التعليم الجامعي، كما قد يعزى وذلك إلى الدور الكبير المطلوب من جامعة أم القرى في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال كلياتها المتعددة وتخصصاتها المتنوعة وتعدد مراكز وعمادات ومعاهد البحوث العلمية فيها، مقارنة بجامعة الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تركز في أهدافها على نشر رسالة الإسلام عالمياً، والعمل على تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من جميع أبناء الدول والجاليات الإسلامية، كما أن جامعة أم القرى لها خبرة في التعليم أطول من الجامعات موضع المقارنة، لذا كان إحساس جامعة أم القرى بجسامة مسؤولياتها يحتم عليها البحث بجدية عن سبل كافية تسهم في تحقيق وتنفيذ أهدافها بكفاءة وفعالية مما مكنهم من جعلهم أكثر قدرة على تحديد مجالات التطوير.

كذلك يتبين من الجدول (7) ما يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) تعزى لأثر طبيعة العمل بين أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة ف (1.613) وبدلالة إحصائية بلغت (0.205)، ويعزى ذلك إلى أنهم يتفقون حول هذه المجالات على مختلف صورها وأنواعها حسب ما أظهرته متوسطات طبيعة العمل لأفراد عينة الدراسة، كما تعزى هذه النتيجة إلى خضوع أعضاء هيئة التدريس كافة إلى لوائح وأنظمة محددة يعملون في ضوئها، ويتطلعون من خلالها إلى الوضع الأمثل بآمال مستقبلية وبتوجهات متقاربة ومتشابهة مما جعل هذه النتيجة متقاربة، إذ لا توجد اختلافات جوهرية بين أفراد مجتمع الدراسة لأن الهدف واحد والمصلحة واحدة ألا وهو تطوير التعليم الجامعي والعمل على تعزيز مجالات تطويره.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) تعزى لأثر نوع التخصص، حيث بلغت قيمة ف (0.256) وبدلالة إحصائية بلغت (0.613)، وتعزى تلك النتيجة إلى تقارب متوسطات نوع التخصص لأفراد عينة الدراسة، كما تُعزى إلى التشابه والتوافق في تقديرهم وموافقتهم على تلك السبل المناسبة لتطوير التعليم الجامعي، كما أن أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية والتخصصات النظرية يعملون في ظل أنظمة وقوانين جامعية واحدة، ويعيشون ظروفا أكاديمية واحدة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

إذاً يمكن القول إنه لا توجد اختلافات جوهرية بين أفراد عينة الدراسة باختلاف التخصص الأكاديمي على محور مجالات تطوير التعليم الجامعي إزاء تقديرهم وموافقتهم على أهمية تلك المجالات ومحاولة تحقيقها في جامعاتهم، لما لها من أثر إيجابي على تطوير التعليم الجامعي السعودي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلة الشخصية:

سيتم عرض نتائج المقابلات الشخصية وفق أسئلة بطاقة المقابلة على النحو الآتي:

س1: هل يمكن أن تذكروا لنا أهم إنجازات جامعتكم في مجال البحث العلمي التي حققت فائدة في تطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الأول في المقابلة والمتعلق بإنجازات الجامعة في مجال البحث العلمي وانعكاساته على قطاعات المجتمع
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إعداد الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي. - توفير الإمكانات اللازمة لدعم البحث العلمي. - التحول إلى العمل الالكتروني في إدارة البحث العلمي. - إصدار مجلات علمية جديدة.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إطلاق جائزة التميز البحثي. - تنظيم منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي مؤخراً. - المشاركة في اجتماعات عمداء البحث العلمي في الجامعات السعودية.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- نقل خبرة عمادة البحث العلمي لدينا إلى عمادات البحث العلمي في الجامعات الأخرى: الجامعة الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن وجامعة الباحة. - إنشاء برنامج كراسي البحث سعياً من الجامعة لتعزيز بنيتها في مجال البحث العلمي. - تطوير هوية خاصة بالمطبوعات العلمية للجامعة من خلال تصميم حرف طباعي خاص بالعمادة لأغلفة المطبوعات العلمية للجامعة. - زيادة مصادر تمويل البحث العلمي من داخل ميزانية الجامعة وخارجها. - تطوير القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة. - رفع معدلات الإنتاج والنشر العلمي في داخل الجامعة وخارجها. - تطوير الأنظمة والسياسات الناظمة للبحث العلمي في الجامعة.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- تسجيل عدد من البحوث والرسائل ومناقشتها. - إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية. - إصدار العديد من المجلات العلمية المحكمة بواسطة الجامعة، أو من خلال الجمعيات العلمية التابعة للجامعة.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- إطلاق برنامج تمويل المشروعات البحثية. - تطوير وحدات البحوث بالكليات لتنفيذ أهداف البحث العلمي في الوحدات الأكاديمية. - تنامي الإصدارات العلمية المطبوعة.

أظهرت نتائج المقابلة الشخصية التي تمت مع مسؤولي الجامعات أن البحث العلمي قد حقق العديد من المنجزات في تطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة منجزات تم تحقيقها، ويمكن استعراض دلائل هذا الاستنتاج من نتائج المقابلة وذلك على النحو الآتي:

أورد المشاركون في المقابلة عدداً من المنجزات للبحث العلمي مثل، زيادة مصادر تمويل البحث العلمي من داخل ميزانية الجامعة وخارجها، وتطوير القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ورفع معدلات الإنتاج والنشر العلمي في داخل الجامعة وخارجها، وإطلاق برامج تمويل المشروعات البحثية التي يمكن أن تتم بعدة صور لعل أولها الكراسي العلمية التي يقوم بدعمها مادياً عادة رجال أعمال أو شركات

خاصة لها اهتمام وخبرة في مجال الأغراض التي يخدمها الكرسي وثانياً من خلال الدعم المباشر من ميزانية الجامعة، وتطوير وحدات البحوث بالكليات لتنفيذ أهداف البحث العلمي في الوحدات الأكاديمية، وتنامي الإصدارات العلمية المطبوعة، ولكن لم يذكر المشاركون نسبة هذه الزيادة، وكذلك نقل خبرة عمادة البحث العلمي إلى عمادات البحث العلمي في الجامعات، ولكن لم يتم توضيح هذه المجالات من قبل المشاركين. وقد ذكر المشاركون منجزات أخرى للبحث العلمي في جامعاتهم ولكن يمكن اعتبارها روتينية مثل، تسجيل عدد من البحوث والرسائل ومناقشتها، وإقامة المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية. وقد يعزى تركيز المشاركين على تلك المنجزات نظراً لتطلع الجامعات السعودية لأن تكون جامعات تحقق المعايير العالمية للجودة لتصل إلى مشارف الجامعات العالمية المتقدمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرويلي (2014) التي توصلت إلى أن بعض الجامعات السعودية تسهم بجهود في البحث العلمي.

س2: ما الخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها في جامعتكم في السنوات الخمسة الأخيرة؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الثاني في المقابلة والمتعلق بالخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها في الجامعة في السنوات الخمسة الأخيرة
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- تقليل عدد الطلاب في القاعة الدراسية بحيث لا يتجاوز (50) طالباً. - التوسع في فتح برامج جامعية في عدة تخصصات علمية بحتة. - التوسع في برامج التعليم الجامعي الموازي لتشمل أيضاً برامج الدراسات العليا.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إخضاع العديد من البرامج الأكاديمية في الجامعة وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي - مراجعة العديد من الخطط الدراسية للأقسام الأكاديمية. - التوسع في برامج الانتساب.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- توجيه الخطط الدراسية وفقاً لمتطلبات سوق العمل السعودي. - توفير برامج لإجراء الاختبارات بواسطة الحاسوب. - تأمين برامج التعليم الإلكتروني والبرامج المساعدة الأخرى. - تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب لبرامج التعليم الإلكتروني والبرامج الأخرى.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إعادة النظر في الخطط الدراسية بما يتواكب مع حاجة المجتمع وسوق العمل. - التركيز على التقنية الحديثة في التعليم. - الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وتفعيله بالجامعة.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات. - بناء آلية اتصال بالمواقع بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب. - عمل برامج لتصميم المقررات بالجامعة. - التعامل مع المكتبات الإلكترونية.

أورد المشاركون في المقابلة عدداً من الخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها في الجامعة وأكدوا على ضرورة إيجاد مثل هذه الخطط، وهذا يعطي مؤشراً آخر على اهتمام الجامعات السعودية بالمراجعة والتطوير للبحث العلمي، من خلال الخطط والبرامج التي تم تطويرها في الجامعة والتي جاءت كالآتي: تقليل عدد الطلاب في القاعة الدراسية بحيث لا يتجاوز (50) طالباً، التوسع في فتح برامج جامعية في عدة تخصصات علمية بحتة، التوسع في برامج التعليم الجامعي الموازي لتشمل أيضاً برامج الدراسات العليا، توجيه الخطط الدراسية وفقاً لمتطلبات سوق العمل السعودي، مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات، إخضاع العديد من البرامج الأكاديمية في الجامعة لمعايير الاعتماد الأكاديمي، وقد أكد أغلب المشاركين على مسألة توجيه الخطط الدراسية وفقاً لمتطلبات سوق العمل السعودي، ولعل مرد ذلك يعود إلى اهتمام الجامعات بالتنمية الوطنية والأخذ بمعايير الجودة وتقليل نسبة البطالة وما تفرزه من تأثيرات سلبية على المجتمع، فهي مسألة تتعلق بالنمو الاقتصادي والاستتباب الأمني وليست مسألة فنية بحتة. وتتفق هذه النتائج التي أدلى بها المشاركون مع نتائج عينة الدراسة حول العبارة رقم (11) التي

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

تنص على "زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية" بمتوسط حسابي (3.63).

س3: ما الإجراءات التي تعتمدها جامعتكم لتطوير أعضاء هيئة التدريس؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الثالث في المقابلة والمتعلق بالإجراءات التي تعتمدها الجامعة لتطوير أعضاء هيئة التدريس
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- استخدام الإدارة الإلكترونية في تنظيم أنشطة أعمال هيئة التدريس والطلاب بالجامعة. - مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات. - تمويل برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس في مجالات الحاسوب المختلفة.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- تطوير برنامج تطوير مهني وتدريب فريد من نوعه وذلك بالشراكة مع الجامعات العالمية لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومنسوبي الجودة في الجامعة على طرق التقويم والتقييم الذاتي واعتماد البرامج وتوصيفها واعتماد المقررات وتوصيفها.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس والعاملين للتدريب عبر الشبكة الالكترونية (الانترنت) بالاشتراك بمواقع متخصصة بالتدريب عن بعد، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس بطرح برامج تدريبية في مجال تخصصهم. - توسعة إسكان أعضاء هيئة التدريس ليستفيد منه أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- منح الحوافز المادية لأعضاء هيئة التدريس. - تنظيم الدورات التدريبية. - تزويدهم بأجهزة الحاسب الآلي. - حثهم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- إعادة النظر في قوانين التعيين المتبعة في الجامعة لرؤساء الأقسام وعمداء الكليات لتشمل شرط الالتحاق بدورات تدريبية في مجال القيادة قبل البت في تعيينهم في مناصب قيادية حساسة تتطلب مهارات عملية وشخصية وفنية. - توفير خدمة الانترنت لأعضاء هيئة التدريس في مكاتبهم داخل الجامعة.

اتفق المشاركون في المقابلة على عدد من الإجراءات أهمها، استخدام الإدارة الإلكترونية في تنظيم أنشطة أعمال هيئة التدريس والطلاب بالجامعة، مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات، تمويل برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس في مجالات الحاسوب المختلفة، تطوير برنامج تطوير مهني وتدريب فريد من نوعه وذلك بالشراكة مع الجامعات العالمية لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومنسوبي الجودة في الجامعة على طرق التقويم والتقييم الذاتي واعتماد البرامج وتوصيفها واعتماد المقررات وتوصيفها، إعادة النظر في قوانين التعيين المتبعة في الجامعة لرؤساء الأقسام وعمداء الكليات لتشمل شرط الالتحاق بدورات تدريبية في مجال القيادة قبل البت في تعيينهم في مناصب قيادية حساسة تتطلب مهارات عملية وشخصية وفنية. ورغم كل تلك الإجراءات التي ذكرت فإنها لم تتضمن حلولاً إجرائية يمكن اعتمادها لعملية التطوير، ويعزي الباحث اتخاذ تلك الإجراءات التي أدلى بها المشاركون إلى اعتماد هيكلة جديدة لبرامج الجامعات لغرض الحصول على الاعتمادات المحلية والعالمية لتكون الجامعات السعودية في مقدمة التصنيف العالمي للجامعات، وهو ما تحتاجه الجامعات السعودية، مما سينعكس على تحسين مدخلات الجامعات من الطلاب الملتحقين بها وينعكس إيجاباً على تحسين مخرجاتها من المتخرجين المؤهلين بالمعارف والمهارات والقيم، ليصبحوا مواطنين صالحين يعملون على مواجهة متطلبات الحياة العملية، ويسهموا في رقي مجتمعاتهم وتطويرها، حيث إن الأستاذ المتميز يؤمل عليه أن يخرّج طالباً متميزاً.

وتعود مسألة إعادة النظر في قوانين التعيين التي أدلى بها أحد المشاركين إلى أهمية حسن اختيار الكفاءات الإدارية التي تتصف بالمهارات القيادية، والخبرة الأكاديمية التي تمكنها من تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، لإحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي ورفع مستوى الجودة في جميع برامجها وأنشطتها التعليمية والبحثية والإدارية. وتتفق هذه النتائج التي أدلى بها المشاركون مع نتائج عينة الدراسة حول العبارة رقم

(9) التي تنص على "التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة" بمتوسط حسابي (3.70)، وكذلك العبارة رقم (3) التي تنص على "التقويم المستمر للبرامج" بمتوسط حسابي (3.64)، وكذلك العبارة رقم (15) التي تنص على "تعزيز البنية التقنية" بمتوسط حسابي (3.63).

س4: ما الصعوبات الأكثر تأثيراً التي تواجهها الإدارة الجامعية في عملها؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الرابع في المقابلة والمتعلق بالصعوبات الأكثر تأثيراً التي تواجهها الإدارة الجامعية في عملها
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- الضعف في التبادل العلمي بين الجامعة والجامعات العربية مثل أن يندب عضو هيئة التدريس للعمل مدة فصل دراسي في إحدى الجامعات العربية. - طول الإجراءات الإدارية عند الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية الخارجية.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- طول إجراءات الترقية العلمية. - عدم توافر معايير واضحة وموضوعية لتولي المناصب الإدارية في الجامعة.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية ذات العلاقة بالعمل في الجامعة. - تأخر وصول الدعوات الخاصة بالمؤتمرات والندوات للقسم العلمي الذي ينتمي إليه عضو هيئة التدريس.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- السلبية الموجودة عند بعض أعضاء هيئة التدريس في عدم الرغبة في تطوير الذات والتطوير المهني. - ليس هناك تنظيم واضح من قبل بعض الأقسام العلمية في توزيع الإشراف على الرسائل العلمية.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- ضعف الصلاحيات الإدارية للقسم العلمي الأكاديمي. - عدم توافر معايير واضحة وموضوعية لتولي المناصب الإدارية في الجامعة.

اتفق أفراد المقابلة على وجود صعوبات تواجه الإدارة الجامعية في عملها، وكان من أبرز هذه الصعوبات التي أوردها المشاركون:

1. عدم توافر معايير واضحة وموضوعية لتولي المناصب الإدارية في الجامعة، وقد اتفق معظم أفراد المقابلة على هذه الصعوبة، مما يشير إلى أنه من الصعوبات الرئيسة التي تواجه الإدارة الجامعية في عملها. ويدعم هذا الاستنتاج ما توصلت إليه دراسة الرويلي (2014) حول ضعف انتماء أعضاء هيئة التدريس لعملهم الجامعي الذي شكل تحدياً من التحديات التي تواجه التعليم الجامعي.
2. أن هناك قصوراً في عدد من النواحي الإدارية مثل، طول الإجراءات الإدارية عند الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية الخارجية، طول إجراءات الترقية العلمية، تأخر وصول الدعوات الخاصة بالمؤتمرات والندوات للقسم العلمي الذي ينتمي إليه عضو هيئة التدريس، ضعف الصلاحيات الإدارية للقسم العلمي الأكاديمي.
3. ليس هناك تنظيم واضح من قبل بعض الأقسام العلمية في توزيع الإشراف على الرسائل العلمية. ويؤكد وجود تلك الصعوبة ما توصلت إليه دراسة الرويلي (2014) من ضعف الإمكانات اللازمة للبحوث العلمية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

س5: بماذا تتميز جامعتكم عن الجامعات السعودية الأخرى؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الخامس في المقابلة والمتعلق بما تتميز به جامعتكم عن الجامعات السعودية الأخرى
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- جامعة إسلامية تعطي الأولوية للرسالة الدعوية. - كما أنها تضم جميع التخصصات النظرية والعلمية التطبيقية.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	تأسيس جائزة للتميز في التدريس والإشراف العلمي وخدمة المجتمع التي تسعى الجامعة إلى تقديمها لأعضاء هيئة التدريس لرفع الكفاءة والتنافسية العلمية والأكاديمية الإيجابية فيما بينهم ودعمهم مادياً ومعنوياً.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- وقوعها في العاصمة ذات الكثافة السكانية مما يزيد من دورها ومسؤوليتها تجاه المجتمع. - جامعة إسلامية من الطراز الأول.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- الجمع بين عدد من التخصصات المهمة وتنوعها، فهناك التخصصات الشرعية بمختلف مجالاتها وهناك التخصصات الاجتماعية بمختلف مجالاتها والتطبيقية بمختلف مجالاتها.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- وقوعها في منطقة تجارية وصناعية وسياحية في قلب المنطقة الشرقية بالقرب من مصادر الطاقة والبترول والشركات والمؤسسات الصناعية، وبالتالي فهي جاذبة للطالب ولعضو هيئة التدريس، وهذا يحملها مسؤولية كبيرة في تقديم الخبرات والدراسات والاستشارات

أهتم المشاركون بالتركيز على رسالة جامعتهم بالدرجة الأولى عند الإجابة عن هذا السؤال وكذلك بطبيعة التخصصات التي تدرس في جامعتهم، وكذلك موقع جامعتهم الجغرافي، ولم يذكر المشاركون ميزات تنافسية لجامعتهم تتعلق بالجانب الإداري أو الأكاديمي أو التطويري باستثناء أحدهم الذي ذكر تأسيس جائزة للتميز في التدريس والإشراف العلمي وخدمة المجتمع التي تسعى جامعته إلى تقديمها لأعضاء هيئة التدريس لرفع الكفاءة والتنافسية العلمية والأكاديمية الإيجابية فيما بينهم ودعمهم مادياً ومعنوياً.

س6: ما التصورات المستقبلية التي تسعون لتحقيقها لربط جامعتكم مع قطاعات المجتمع المختلفة؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال السادس في المقابلة والمتعلق بالتصورات المستقبلية التي تسعون لتحقيقها لربط جامعتكم مع قطاعات المجتمع المختلفة
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- دراسة إمكانية فصل ميزانية البحث العلمي عن الجامعة. - إعادة النظر في نظام الحوافز البحثية لعضو هيئة التدريس الجامعي لتكون أكثر فاعلية في دفعه نحو الإنتاج البحثي المتميز.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- ضرورة الاهتمام بتكثيف البحوث التي تتعلق بمواجهة التيارات الفكرية والثقافية المصاحبة للعولمة وثورة المعلومات وما ترتب عليهما من آثار. - أهمية العودة إلى مناهج البحث العلمي في الإسلام لكونها تجمع بين المنهج النقدي والمنهج التجريبي بما يحقق الاستفادة من الآخرين مع الحفاظ على الهوية.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- ضرورة إثارة وعي المجتمع بالمشاركة في دعم رسالة البحث العلمي لأن سبب نجاحه يتمثل في عنصر التفاعل مع نشاطاته وبرامجه من كافة قطاعات المجتمع. - إنشاء إدارة لتسويق البحث العلمي وفقاً لحاجات القطاعات الإنتاجية.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- السعي إلى بناء الشخصية المتكاملة لعضو هيئة التدريس. - تقديم خدمة متقدمة للطالب تساهم في إعداده علمياً ومهنياً.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- تنظيم حملات مستمرة لإثارة الوعي بأهمية التواصل بين الجامعات وقطاعات المجتمع الإنتاجية عن طريق عقد الندوات والدورات التي تتعلق بآليات وسبل ذلك التواصل. - تشجيع قضاء إجازة التفرغ العلمي للباحثين في الجامعات في القطاعات الإنتاجية وإعادة النظر في نظام هذه الإجازة ليعطى العضو الحرية في التعاقد والعمل بقطاع الأعمال طيلة مدة التفرغ أو لأقل جزء منها، الأمر الذي يعد فرصة له لتطوير قدراته وتحسين أوضاعه المادية والاستفادة من المشاهدات العملية التي يشترك في عملياتها مما يهيئ الفرصة له لكي يربط النظرية بالتطبيق ويعطي في نفس الوقت للجهة التي يعمل بها إمكانية الاستفادة من خبراته وأبحاثه.

أورد المشاركون في المقابلة عددا من التصورات المستقبلية لربط جامعاتهم مع قطاعات المجتمع المختلفة مثل، ضرورة إثارة وعي المجتمع بالمشاركة في دعم رسالة البحث العلمي، وإنشاء إدارة لتسويق البحث العلمي وفقاً لحاجات القطاعات الإنتاجية، وتنظيم حملات مستمرة لإثارة الوعي بأهمية التواصل بين الجامعات وقطاعات المجتمع الإنتاجية، وتشجيع قضاء إجازة التفرغ العلمي للباحثين في الجامعات في القطاعات الإنتاجية، وإعادة النظر في نظام هذه الإجازة ليعطى العضو الحرية في التعاقد والعمل بقطاع الأعمال طيلة مدة التفرغ أو لأقل جزء منها الأمر الذي يعد فرصة له لتطوير قدراته وتحسين أوضاعه المادية والاستفادة من المشاهدات العملية التي يشترك في عملياتها مما يهيئ الفرصة له لكي يربط النظرية بالتطبيق ويعطي في نفس الوقت للجهة التي يعمل بها إمكانية الاستفادة من خبراته وأبحاثه. وبالتدقيق في هذه التصورات يتبين أن أغلبها مرتبط بالبحث العلمي، وقد يعزى هذا التركيز من قبل أفراد المقابلة على البحث العلمي لربط جامعاتهم مع قطاعات المجتمع نظراً لارتباط البحث العلمي الوثيق بمراكز الإنتاج المتطورة وحاجات المجتمع التي تؤمل في البحث العلمي مواكبة الأمور المستجدة محلياً وعالمياً، فلا يمكن الإفادة من البحث العلمي إلا في وجود الجامعة والمجتمع معاً، وهذه الشراكة تقوم على ارتباط العلم بالعمل، والنظرية بالتطبيق، والمزج بين الموارد البشرية بالموارد المادية والخبرات التقنية. ولم يرد في إجابات المشاركين أي طرق عملية تكون أكثر تحديداً يمكن أن تساهم بتفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية.

واتفق المشاركون في هذا مع رأي عينة الدراسة حول العبارة رقم (8) التي تنص على "زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع" التي جاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.65) ضمن المجالات المقترحة لتطوير التعليم الجامعي. وكذلك العبارة رقم (2) التي تنص على "توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع" التي جاءت بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (3.62) ضمن مجالات التطوير المقترحة. وتتفق هذه النتائج مع كثير من الدراسات التي ساقها الباحث والتي أوصت جميعها بأهمية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

س7: ما المقترحات التي ترون أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال السابع في المقابلة والمتعلق بالمقترحات التي ترون أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إنشاء قاعدة بيانات يقوم أعضاء هيئة التدريس بنشر إنتاجهم المعرفي والعلمي من خلالها لتبادل الخبرات، وأيضاً العمل على تأسيس مجموعات أو منتديات علميّة بين أعضاء هيئة التدريس تكون خاصة بأرقام سريّة تسمح لتبادل الخبرات فيما بينهم بما يخدم العمليّة التعليميّة. - ضرورة تدريب الطلاب على أسس التعليم الذاتي مما يعينهم على التكيّف قبل بدء البرنامج الدراسي.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	-دعم توجه الجامعات في إنشاء المكتبات الإلكترونية وتفعيل عملها وتجهيزها تقنيًا. - توفير الدعم الفني المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لاستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني. - إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعات.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- الاهتمام بالحوافز الأدبية (المعنوية) للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي. - الاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. - وضع اتفاقيات للتدريب بين الجامعات والقطاع الخاص. - التأكيد على أهمية إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة. - إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين. - إشراك أعضاء ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص، في مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إقامة ورش عمل وحلقات نقاش بين الأساتذة والمسئولين عن التعليم الجامعي لرصد السلبيات والعقبات التي تواجه التعليم الجامعي ووضع الحلول المناسبة لها.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- أن تجري وزارة التعليم العالي مسوحات علمية للإمكانات المتاحة في الجامعات السعودية ومصادر القوة والضعف ورصدها وتحليلها سعياً للمواءمة بين الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

أورد المشاركون في المقابلة عددا من المقترحات التي يرون أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي وهي:

1. **إنشاء قاعدة بيانات يقوم أعضاء هيئة التدريس بنشر إنتاجهم المعرفي والعلمي من خلالها لتبادل الخبرات، وأيضاً العمل على تأسيس مجموعات أو منتديات علميّة بين أعضاء هيئة التدريس تكون خاصة بأرقام سريّة تسمح لتبادل الخبرات فيما بينهم بما يخدم العمليّة التعليميّة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (9) التي تنص على "التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة" التي جاءت بالمرتبة الأولى ضمن سبل التطوير المقترحة لتطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.70). وقد يعزى تركيز احد المشاركين على هذا الأمر نظراً إلى أن جانب الاستفادة من تقنية المعلومات في خدمة البحث العلمي أصبح مطلباً ملحاً ومجالاً للتنافس بين الدول في سبيل تسخيرها لخدمة أهداف البحث العلمي والتطوير لما تقدمه من خدمات جليلة تختصر الجهد والوقت وتوفر المعلومات والبيانات دون تعب في طلبها، كما أن إنشاء قاعدة بيانات يقود إلى الانفتاح على تجارب الآخرين في مجال البحث العلمي، حيث تُعد هذه الخطوة ركيزة أساسية لعملية التخطيط للنهوض بالبحث العلمي الجامعي، وخصوصاً في دولة تنشد التقدم وتسعى لتحقيقه كالمملكة العربية السعودية.**

2. ضرورة تدريب الطلاب على أسس التعلم الذاتي مما يعينهم على التكيّف قبل بدء البرنامج الدراسي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (25) التي تنص على "رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين" التي جاءت بالمرتبة الأولى مكرر ضمن مجالات التطوير المقترحة لتطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.70)، وكذلك يدّعم هذا المقترح استجابة عينة الدراسة على العبارة رقم (13) التي تنص على "تطوير المهارات الأساسية للطلاب" التي جاءت بالمرتبة الخامسة ضمن سبل التطوير، بمتوسط حسابي (3.64). ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى أن ذلك يعتبر جانباً مهماً من جوانب تطوير قدراتهم الذاتية، مما سيساعدهم على إتقان التعامل مع متطلبات الحياة الجامعية، كما أن الواقع المعرفي الحالي يفرض على الطلاب اكتساب مهارة التعلم الذاتي.
3. دعم توجه الجامعات في إنشاء المكتبات الإلكترونية وتفعيل عملها وتجهيزها تقنيًا. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (15) التي تنص على "تعزيز البنية التقنية" التي جاءت بالمرتبة العاشرة مكرر ضمن مجالات التطوير المقترحة لتطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.63)، ويمكن أن تعزى تلك النتيجة إلى أن التنظيم الحالي لإجراءات البحث العلمي لم يستوعب التقنية بعد، كما أن تكاليف إنشاء المكتبات الإلكترونية قد يكون منخفض رغم اعتقاد الكثيرين بارتفاع تكاليف إنشائها.
4. إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعات. ويؤكد هذه النتيجة استجابة عينة الدراسة على العبارة رقم (6) التي تنص على "تثقل كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء الإدارية والتدريسية التي تعوقه عن البحث العلمي" والتي جاءت بالمرتبة الخامسة مكرر ضمن مجالات تطوير التعليم الجامعي. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة الرويلي (2014) التي توصلت إلى ضعف الإمكانات اللازمة للبحوث العلمية (التجهيزات، المعامل، مساعدي الباحثين في الجامعات السعودية، وتعزى تلك النتيجة إلى أن زيادة الأعباء الإدارية تُعد من أبرز معوقات تطور البحث العلمي، كما أن حجم القطاع البحثي في الجامعات السعودية أخذ درجة كبيرة من التزايد في الآونة الأخيرة بشكل مذهل، كما أن توفر مثل تلك الكوادر الإدارية يسهم بشكل كبير في سرعة ودقة إنجاز البحوث العلمية نظراً لأنها تعتبر محددا أساسيا لنجاح البحث العلمي وتحقّيقه لأهدافه.
5. الاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (1) التي تنص على "زيادة المخصصات المالية" التي جاءت بالمرتبة السابعة عشرة ضمن مجالات تطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.59)، وتعزى تلك النتيجة إلى أن البحث العلمي يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، إذ يمكن حل مختلف المشاكل النظرية والتطبيقية من خلاله، كما يمكن تفسير تلك النتيجة بأن هناك ضعفاً في الميزانية المخصصة للبحث العلمي إضافة إلى الإجراءات الروتينية المعقدة في الصرف، وعدم قناعة بعض المسؤولين في الإدارات المالية بقيمة البحوث مما قد يدفعهم إلى وضع عقبات كثيرة في طريق الصرف على البحث العلمي.
6. التأكيد على أهمية إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (10) التي تنص على "تنويع مصادر التمويل الجامعي" التي جاءت بالمرتبة السادسة عشرة ضمن مجالات تطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.61)، وتعزى تلك النتيجة إلى هذه الاستقلالية التي ربما تقود إلى استقلالية إدارية وفنية.
7. إقامة ورش عمل وحلقات نقاش بين الأساتذة والمسئولين عن التعليم الجامعي لرصد السلبيات والعقبات التي تواجه التعليم الجامعي ووضع الحلول المناسبة لها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الرويلي (2014) التي توصلت إلى أن ضعف انتماء أعضاء هيئة التدريس لعملهم الجامعي جاءت ضمن التحديات التي تواجه التعليم الجامعي. ولا شك أن هذه الورش تسهم بدور كبير في تحقيق التواصل الدائم بين منسوبي الجامعة وتقريب وجهات النظر بينهم، كما أنها يمكن أن تزيد من انتماء عضو هيئة التدريس لعمله.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

8. أن تجري وزارة التعليم العالي مسوحات علمية للإمكانات المتاحة في الجامعات السعودية ومصادر القوة والضعف ورصدها وتحليلها سعياً للمواءمة بين الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي. نظراً لأن من أهم وظائف الجامعات الوفاء بمتطلبات التنمية، كما أن ذلك يعتبر متطلب استراتيجي هام. ويؤكد هذا الجانب استجابة عينة الدراسة على العبارة رقم (3) التي تنص على "التقويم المستمر للبرامج" والتي جاءت بالمرتبة الخامسة ضمن مجالات التطوير، بمتوسط حسابي (3.64)، كما أن العبارة رقم (20) التي تنص على "مراجعة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية" ضمن مجالات التطوير، بمتوسط حسابي (3.51) تدعم أيضاً هذا المقترح. وقد تكون هذه المسوحات دافعاً قوياً لتطوير التعليم الجامعي وإعادة هيكلته بشكل يسمح بالاستفادة المثلى منه. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Thorens, 1996) التي أوصت بأن تسعى الجامعات لتحديد رؤى تعمل وفقاً لخطط التنمية وإنتاج المعرفة.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يأتي:

أولاً: سياسات التعليم الجامعي:

1. العمل على تجسير الفجوة بين التعليم العام والتعليم الجامعي والتنسيق فيما بينهما.
2. البدء في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي في جوانبها جميعها بحيث تشمل المباني الجامعية وتجهيزاتها، والقاعات الجامعية وتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وبناء الملاعب والمعامل المناسبة.
3. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية واستثمارها بشكل أفضل في تطوير التعليم الجامعي.
4. ضرورة التركيز على تفعيل دور التعليم الجامعي الحالي في إعداد الطالب لحاجات سوق العمل في ضوء سرعة التطورات والمتغيرات العلمية والتكنولوجيا المتلاحقة.
5. إعادة هيكلة وتخطيط نظم الدراسة والإدارة في مؤسسات التعليم الجامعي السعودية ومراقبة فعاليات الجودة بها وفقاً للمقاييس العالمية.
6. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار سواء من الناحية المادية أم المعنوية بين جميع العاملين في التعليم الجامعي على اختلاف مستوياتهم وخاصة أعضاء هيئة التدريس والاهتمام بنموهم العلمي والمهني.
7. رفع مخرجات جودة مؤسسات التعليم الجامعي بما يتلاءم مع احتياجات المستقبل بتطبيق معايير تقويم عالمية لقياس كفاءة المخرجات في التخصصات الأكاديمية والمهنية.
8. استخدام معايير مقننة وموضوعية للتقويم المستمر لكل جوانب العملية التعليمية ومخرجاتها في مؤسسات التعليم الجامعي التي تشمل الطالب، الأهداف، المحتوى التعليمي، طرق التدريس وتقنياته، إضافة إلى أساليب وأدوات التقويم والامتحانات، وذلك وفقاً للمعايير العالمية المتعلقة بالتقويم والاعتماد الأكاديمي والمراعية لشروط الجودة ومتطلباتها عالمياً.
9. مشاركة قطاع الأعمال السعودي الجامعات في تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير خدمات التعليم الجامعي.
10. تؤكد هذه الدراسة على أهمية استخدام تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم الجامعي، وضرورة التغلب على العقبات المتعلقة باستخداماتها كأداة فاعلة، ويوصي الباحث هنا:
    - بالعمل على تطوير وترقية خدمات نظم المعلومات في التعليم الجامعي وفقاً لإستراتيجية ملائمة تتوفر لديها آليات التنفيذ من كوادر بشرية وموارد مالية.
    - ضرورة إعداد قاعدة بيانات لاستخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي لتسهيل عملية تحديد الاحتياجات، والتخطيط لخدمات نظم المعلومات والتوزيع الأمثل للإمكانات والموارد الخاصة بتقنيات ونظم المعلومات في مؤسسات التعليم الجامعي.

11. تطوير أهداف الجامعات لتستوعب الجوانب الاقتصادية والتقنية الحديثة وبما يتفق ومتطلبات عصر المعرفة واقتصادياتها.
12. إكساب الطلاب مهارات استخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.
13. التركيز على تخريج الطلاب الذين يحتاجهم سوق العمل، وفتح مجالات جديدة للتخصصات الحديثة.
14. إتاحة فرص الدراسات العليا لمن يرغب من متخرجي الجامعات دون أن يؤثر ذلك على تفرغهم للعمل.
15. التوسع في افتتاح الكليات الأهلية وكليات المجتمع مع افتتاح تخصصات جديدة تفي باحتياجات المجتمع المتغيرة.
16. التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، بصفة أنه سوف يكون الموظف الرئيسي لمخرجات التعليم الجامعي، وبالتالي سيسهم ذلك في ردم الفجوة بين متطلبات هذا القطاع ومخرجات التعليم الجامعي.
17. التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي لتحقيق التكامل فيما بينها في مجالات القبول والاستفادة من الخبرات المتاحة فيها والتنسيق بين الأقسام الأكاديمية المشتركة ذات العلاقة، والتعاون مع أعضاء هيئة التدريس لسد النقص في المؤسسات الأخرى.
18. إتاحة فرص التعليم الجامعي لجميع الراغبين في مختلف أنحاء المملكة، من خلال الاعتراف بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد لتخفيف الضغط على مؤسسات التعليم الحالية، نظراً لثبوت جدواه وفعاليته وقلة تكلفته وقدرته على التغلب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي قد تحول دون مواصلة التعليم الجامعي لبعض الفئات.
19. الاستفادة من النماذج العالمية في تقويم البرامج والتخصصات وتطويرها.
20. مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي من خلال دعم خاص لجوانب التميز في الأداء.

ثانياً: التدريس الجامعي:

1. اتسام طرق التدريس بالحداثة والتعدد والتنوع.
2. استخدام طرق التعلم الذاتي والتعاوني والعصف الذهني والأسلوب الاستقصائي وحل المشكلات والمحاضرات التفاعلية وفقاً للمواقف التعليمية في المحاضرات المختلفة.
3. ضرورة تنويع أساليب التقويم، بحيث تتضمن طرقا أخرى مثل التقويم الذاتي والإلكتروني، وتطبيق نظام التقويم التراكمي (البنائي) من خلال نظام التكليفات والتدريبات في نهاية كل وحدة من وحدات المقرر الدراسي، مع ضرورة أن تكون هذه التكليفات والتطبيقات لها مردود وظيفي عملي في حياة الطالب، أي يكون لها أهمية واستفادة في مجال تخصصه.

ثالثاً: البحث العلمي:

1. إنشاء مجالس بحثية على مستوى الكليات وذلك لتنسيق وتسجيل وتصنيف واقتراح البحوث والعمل على تضافر التخصصات المختلفة في مواجهة المشروعات البحثية الضخمة.
2. اتصال موضوعات البحث العلمي بمشكلات المجتمع.
3. السعي لتطبيق نتائج البحوث العلمية على المشكلات ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية المختلفة.
4. ضرورة اتسام موضوعات البحث العلمي بالتنوع والاختلاف ما بين مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وغيرها.
5. العمل على زيادة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع نشر الأبحاث العلمية الخاصة بهم في الدوريات والمجلات العلمية المحكمة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

رابعاً: خدمة المجتمع:

1. **ضرورة توافر قدر كبير من ثقة المجتمع بهيئاته المختلفة ومؤسساته الإنتاجية العامة والخاصة، في قدرة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على القيام بدورها في التطوير الاقتصادي والاجتماعي والإبداع العلمي، وقدرتها على تقديم خدمات البحث والتطوير والاستشارات، وإتاحة الفرصة لمؤسسات التعليم الجامعي للشراكة الفعلية في التخطيط والتنفيذ والإشراف على المشروعات الإنتاجية.**
2. **التخلص من النظرة الخاصة بوجوب استقلال الجامعة عن المجتمع، الذي ترسخ في ثقافة الحرم الجامعي بجامعاتنا بفعل عوامل نشأة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.**
3. **تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم.**
4. **توثيق الصلة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال تطبيق نظام التعلم التعاوني، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية التطبيقية في مؤسسات الإنتاج، ويمكن الطالب من المكوث حوالي عام ونصف في مجال العمل، حيث يتم التسجيل في الجامعة وبعد فصل دراسي أو فصلين يتم إلحاقه بمؤسسة الإنتاج لمدة فصل دراسي ثم يعود للجامعة وهكذا، إلى أن يتخرج الطالب، وبذلك يتحقق ربط النظرية بالتطبيق. ويتطلب تطبيق هذا النظام إنشاء إدارة خاصة له في الجامعة تكون مهامها الإشراف على الطلاب ومتابعتهم وتقويمهم وكذلك توثيق العلاقة مع مؤسسات الإنتاج، حيث يساعد تطبيق هذا النظام على زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة بتواجد معظم الطلبة في مؤسسات الإنتاج.**
5. **العمل على وجود المعايير التي يمكن في ضوئها الحكم على الإنجازات الجامعية في مجال خدمة المجتمع.**

المقترحات:

يقترح الباحث إجراء دراسات وأبحاث علمية في مؤسسات التعليم العالي، حول الموضوعات الآتية:

- **تقييم تجارب الجامعات السعودية في مجال التطوير.**
- **استراتيجيات تطوير التعليم الجامعي بوظائفه الرئيسية (التدريس – البحث العلمي – خدمة المجتمع).**
- **تجارب بعض الجامعات في تطوير التعليم الجامعي.**

المراجع:

إسماعيل، علي عبد ربه حسين (2007). *تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة دراسة نظرية وتطبيقية*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الأغبري، بدر سعيد علي (2005). إدارة الجودة الشاملة مدخل لإصلاح التعليم الجامعي في الوطن العربي، *بحث مقدم للمؤتمر التربوي الخامس حول جودة التعليم الجامعي*، 11-13 أبريل، كلية التربية، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 157-194.

الحريري، خالد حسن علي (2010). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، *المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة*، 11-13 أكتوبر، الكتاب الثاني، عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

حسان، حسن محمد ومجاهد، محمد عطوة وعلي، فكري محمد السيد (2008). *التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

حسين، سلامة عبدالعظيم (2008). *الجودة والاعتماد التربوي*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الرويلي، نواف عبدالله جدعان (2014). واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية. *مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية*، *1* (1)، 120-95.

شريف، عابدين محمد (2013). مدى تطوير التعليم الجامعي العربي من خلال استخدام تكنولوجيا التعليم الإلكتروني. *المجلة التربوية*، *27* (106)، الجزء الأول، الكويت.

الشهوان، عبدالعزيز وآخرون (2013). توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، *38*، الجزء الأول، يونيو.

الطاسان، حمد صالح (2007). اتجاهات الإنفاق على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة، جامعة الملك عبدالعزيز، متاح على: https://dsr.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=305&LNG=AR&RN=57570.

طعيمة، رشدي أحمد والبندري، محمد سليمان (2004). *التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير*، القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد المقصود، محمد فوزي (1993). جامعة المستقبل في مصر: تصور مقترح. *مجلة دراسات تربوية*، 8، 49، سلسلة أبحاث تصدرها رابطة التربية الحديثة، القاهرة.

العربي، شريف عبدالمعطى والقشلان، أحمد حسن (2009). تطوير الأداء في مؤسسات التعليم العالي في ضوء مدخل التعلم التنظيمي وإدارة الجودة الشاملة. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *2* (3) 89-104.

عيد، يوسف سيد محمود (2003). اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي (التحالف بين الجامعة والمجتمع – التعليم من بعد – الجودة الشاملة)، *بحث مقدم للمجلس الأعلى للجامعات*، القاهرة.

فان دالين، نيوبولد (1994). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

فضل، نبيل (2005). معايير الجودة وتحدياتها في التعليم الجامعي المصري: دراسة حالة، *بحث مقدم للمؤتمر التربوي الخامس حول جودة التعليم الجامعي*، 11-13 أبريل، كلية التربية، جامعة البحرين، 03-743.

فهمي، محمد سيف الدين (1989). اتجاهات التغيير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها. *مجلة التربية المعاصرة*، (12)، 211-187.

الكثيري، راشد بن حمد (2010). برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح، *ورقة مقدمة إلى ندوة استشراف التعليم العالي والتقني*، متاح على:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024067.pdf

محمد، أشرف السعيد (2001). بعض مؤشرات جودة التعليم مع التطبيق على كليات التربية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

المراغي، عبدالرضى حسن (2008). *تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي*، القاهرة: دار الفكر العربي.

الملاح، منتهى أحمد علي (2005). درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظة الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.

المنيع، محمد عبدالله (2002). متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي. *بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ*، وزارة التخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي. الموقع الإلكتروني للخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية "آفاق". متاح على: http://aafaq.mohe.gov.sa/Media/Pages/VideoGallery.aspx

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

ويح، محمد عبدالرزاق والباز، احمد نصحي (2012). تطوير إدارة *مؤسسات ال*تعليم الجامعي في ضوء أسلوب حلقات الجودة. *المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.*

Ali, M., & Shastri, R. K. (2010). Implementation of total quality management in higher education. Asian Journal of Business Management, 2(1), 9-16.

Gornitzka, Å., & Maassen, P. (2000). The economy, higher education, and European integration: an introduction. Higher Education Policy, 13(3), 217-223.

Ibrahim, S. (1997). The role of university in promoting and developing technology: a case study of Universiti Teknologi Malaysia. Higher Education Policy, 10(2), 121-126.

Nagai, M. (1995). The University in the 21st Century. Higher Education Policy, 8(4), 11-13.

Serdar, A. M. (2010). Performance management and key performance indicators for higher education institutions in Serbia. Journal Perspectives of Innovations, Economics and Business, 3(6), 116-119.

Thorens, J. (1996). Role and mission of the University at the dawn of the 21st century. Higher Education Policy, 9(4), 267-275.